بحث بعنوان

اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية

NGOs Attitudes Towards Social Investment Role for Improving Social Welfare Services

اعداد:

د/ ريهام مدحت محمد القرنى

مدرس بقسم التنمية والتخطيط

كلية الخدمة الاجتماعية–جامعة الفيوم

ملخص البحث:

استهدفت الدراسة الراهنة التوصل إلى الوقوف على اتجاهات العاملين بالجمعيات الأهلية نحو استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية وفوائد نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية ومصادر تمويل نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية ومتطلبات تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية والمعوقات التى تعوق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، وذلك بهدف الوصول إلى تصور مقترح للمخطط الاجتماعي لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي في الجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، كما تحدد نوع هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية باستخدام العينة العشوائية من اعضاء مجلس الادارة والعاملين بالجمعيات الأهلية بمركز ومدينة الفيوم وتم تحديد الجمعيات النشطة مع مسئول ادارة الجمعيات بمديرية التضامن الاجتماعي بالفيوم وتطبيق استمارة الاستبيان على اعضاء مجلس الادارة والعاملين وعددهم (١٢٦) مفردة.

وأوضحت نتائج الدراسة إلى أهمية زيادة الرفاهية بالمجتمع باستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، مع أهمية استفادة الجمعية من استثمارها في توفير أكثر الخدمات الصحية للعملاء، بالاضافة إلى أن تقترض الجمعيات من البنوك لتقديم مشروعات صغيرة لسكان المجتمع، ولذلك تحتاج الجمعية إلى تطوير رؤيتها لتتمكن من تقديم مشروعات قائمة على نهج الاستثمار الاجتماعي وأهمية توفير مهارات من القيادات الادارية لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي، أن تفرض الجمعية رسوم على القروض التى تقدمها للاستفادة من عائدها، أهمية عقد الجمعية اجتماعات مستمرة مع أصحاب المشروعات الخدمية لاستثمارها، أهمية مواكبة الجمعية التغييرات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجتماعي – الجمعيات الأهلية

Abstract:

The study aimed to determine the attitudes of NGOs workers towards using the social investment approach for providing social care services.

The benefits of the social investment approach of NGOs social welfare services, also funding sources of NGOs social investment approachfor improving social welfare services and requirements and obstacles for using for improving social welfare services, in addition, presenting a proposed vision for social planners to use the social investment approach in NGOs for improving social welfare services, the type of this study was also determined to be descriptive studies using a random method of the board members and NGOs workers in Fayoum city and its districts for (126) active NGOs, and using a questionnaire form for the board members and workers.

The results of the study indicated the importance of increasing community welfare using the social investment approachfor improving social welfare services, the importance of the association benefiting from its investment to provide more health services to the beneficiaries, and the importance of borrowing from the banks to provide small projects for the community's residents.The association needs to develop its vision to be able to present projects based on the social investment approach, the importance of providing administrative leadership skills for using the social investment approach, the association imposing services' fees from its returns, the importance of meetings with owners of service investments projects, the importance of the association keeping up with economic changes.

Keywords: Social Investment – NGOs.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تلعب الجمعيات الأهلية أدوارًا رئيسية في المجتمع بدافع الرغبة في تنمية المجتمع؛ وذلك من خلال برامج خاصة بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والتحسين الاقتصادي، وخاصة بين القطاعات المهمشة، وتعتبر أيضًا كمحور رئيسي لاستدامة البرامج التنموية للعمل على مواجهه القضايا المجتمعية**(Ball & Dunn, 1995, p8)**، وهذا نتيجة العديد من التطورات والتغيرات من أهمها زيادة اعداد الفقراء مع تزايد التكتلات الاقتصادية، والتى فرضت الحاجة إلى تزايد البرامج التنموية بالدول النامية، وأصبح الهدف الرئيسي في كيفية تحقيق قدرتها الاستثمارية لمواكبة تلك التغيرات**(الخواجة وآخرون، ٢٠٠٤، ص٧)**.

ولذلك أصبحت الجمعيات الأهلية جزءًا رئيسيًا في التغلب على التغيرات الاقتصادية التى تواجه المواطنين وذلك باستدامة خدماتها التي تقدمها لهم، وبالاعتماد على المشروعات الخدمية التى تحقق للجمعية عائد مالي مناسب لها ولعملائها، بالاضافة أيضا إلى التبرعات والمنح الخيرية التى تقدم للجمعية الأهلية لاشباع احتياجات العملاء وتقديم الخدمات بصورة عادلة **(Oloruntoba & Ogundare ,2011, p2)**.

وهذا ما أكدت إليه دراسة **(Anton Hemerijck,et.al,2022,p2)** أهمية توفير الرعاية الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الخدمات الاجتماعية على الفئات الأكثر احتياجا، وهذا أيضا ما هدفت إليه دراسة (**مرقص عبدالمسيح عبده، ٢٠١٤، ص٢)** إلى التعرف على أهم الخدمات التى تقدمها الجمعيات الأهلية للفئات الاجتماعية المختلفة، وأتبعت الدارسة الأسلوب الوصفي، وطبقت أدواتها على عينة قوامها (٢٥) مفردة من الفقراء، وتوصلت إلى أهمية إتباع أساليب جديدة للتعامل مع الفئات المختلفة.

كما برزت الجمعيات الأهلية كفاعل مؤهل لقيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي فى المجتمع المحلي، وتقديم خدماتها لأكبر عدد من العملاء حتى تساهم مساهمة فعالة فى البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي **(أبو الحديد، ٢٠١٥، ص ١٦)**.

لذا يبقى من الضروري، أن يستند دور الجمعيات الأهلية إلى تحديد احتياجات الفقراء استنادًا لما تمثله من أكثر الفئات احتياجًا فى المجتمع، ويتم النظر إلى الجانب الاجتماعي والتعليمي والصحي بإعتبارهم مجالات تنموية بحكم أنها تساعد العملاء على ان يرتقوا بمستوى معيشتهم،

بالإضافة إلى دورها فى زيادة النمو الاقتصادي؛ ولذلك يشكل القطاع الأهلي قوة اقتصادية كبرى فى العديد من الدول(**عبدالوهاب، ٢٠٠٣، ص١٧**).

وهذا ما هدفت إليه دراسة (**زينب هلال على، ٢٠١٢، ص١٨**) إلى الجهود التى تبذلها الجمعيات الأهلية فى الارتقاء بالمستوى الإقتصادي للعملاء من خلال تمكينهم اقتصاديًا، ومقترحاتهم حول تفعيل دور الجمعيات الاهلية فى الحد من مشكلة الفقر، وتم تطبيق أداة الدراسة على عينة قوامها (١٤١) مفردة من العملاء المستهدفين من برامج الجمعيات الأهلية، واستخدمت أسلوب التحليل الوصفي، وتوصلت إلى الدور التى تلعبه الجمعيات الأهلية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذى يعتبر مكملاً للدور الذى تلعبه المنظمات الحكومية.

ولذلك أصبح من المتعارف عليه أن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لا يمكن أن يقتصر على الجهود الحكومية، لذا أخذ العديد من الجمعيات الأهلية يبحثون عن طريقة تكون مصدراً جديداً للتمويل من أجل معالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية المعقدة، وعليه بدأت فكرة استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي التي تتطور في جميع أنحاء العالم ولايجاد مصدر بديل لحل المشكلات الاجتماعية، بل أصبحت فرصة لتغيير مفهوم الخدمات الاجتماعية بطرق إبداعية مبتكرة من حيث إدارتها ونتائج قياس نهج الاستثمار الاجتماعي، حيث تمتلك هذه الجمعيات نطاقاً كبيراً وقدرة على جلب تمويل جديد لحل المشكلات الاجتماعية وزيادة عائدها المالي **(دليل إجرائي للجمعيات الاجتماعية، ٢٠١٦، ص:ص١٣: ١٥)**.

الأمر الذي يتيح إلى تزايد دور الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في ظل تراجع دور المؤسسات الاجتماعية الاخرى في التعامل مع التغيرات الاقتصادية، إلا أن ذلك يظهر أهمية القضاء على المشكلات الاقتصادية وتحسين الأحوال المعيشية للأفراد وتزايد حدة التفاوت ليس فقط في توزيع الدخل بما تشمله من جوانب اقتصادية واجتماعية؛ لذا فقد انطلقت خلال هذه الفترة العديد من النداءات لاعادة صياغة دور الدولة وتفعيل المشاركة بين كل من الدولة والقطاع الخدمي، وظهرت العديد من المبادرات لتشجيع قياس نهج الاستثمار الاجتماعي، بالاضافة إلى إعادة طرح مفهوم العدالة الاجتماعية كمطلب مجتمعي ثم مطالبة الجمعيات الأهلية بالاستثمار في الجمعيات الأهلية.

ولذلك لابد من القيام بقياس اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي قبل تطبيقه، وذلك لانه يجب معرفة إذا كان الاستثمار مناسبًا بناءًا على أهدافها التنظيمية والموارد المالية المتاحة بالجمعية وهل القواعد لقياس نهج الاستثمار الاجتماعي تتناسب مع الأهداف والامكانيات التنظيمية والادارية للجمعية، بالاضافة إلى أهمية مراعاة قدرات ومهارات القيادات والعاملين في قياس نهج الاستثمار الاجتماعي حتى يمكن تطبيقه بشكل رئيسي في كل

مشروعات وبرامج الجمعية الأهلية (**Guidance of the Public Guardian and Truste,2021,p4).**

ونظرا للوضع الاقتصادي الحالي مع نقص التمويل لقياس اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي قبل تطبيقه في المجال الخدمي وهو يعتبر احتياج رئيسي لظروف المجتمع المحلي والسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ لذلك ينبغي الاهتمام بالاستثمار في المجال الاجتماعي للتطوير من رأس المال البشري والمالي، مع تحديد آليات جديدة لتمويل الاستثمارات الاجتماعية بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الآخرى، ولا تزال الحاجة إلى التدقيق بقياس اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي، وأن يتم تشكيل نهج شامل للآلية المالية للاستثمارات الاجتماعية، وقيام الرقابة المالية بتحديد مصادر تمويل الاستثمارات من الاعانات الحكومية والتبرعات الخيرية (**Artemov,et,al,2017,p2).**

وبذلك تتضح أهمية التخطيط لقياس اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي في الموارد المالية والاجتماعية والبشرية بكل مؤسسة اجتماعية مع أهمية قدرة الجمعية في استخدام نهج الاستثمار بها، بالاضافة إلى زيادة المشروعات التنموية وزيادة التبرعات الخيرية من المواطنين التى تساعد في تحقيق استثمار أكبر للموارد المالية لزيادة الخدمات التى تقدمها لعملائها، مع أهمية تحديد أهم المشروعات التنموية التى تحقق عائد مالي مناسب للجمعية وللعملاء مما يحقق ترابط بين عائد مالي للجمعية وعائد اجتماعي للعملاء.

كما أن هناك أعداد متزايدة من المؤسسات الخيرية والأفراد والمانحين المؤسسيين يهتمون بقياس اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي، قد تكون هذه الاستثمارات مباشرة أو غير مباشرة من خلال الجمعيات الأهلية التي تسعى في الحصول على رأس المال إما عن طريق إنشاء صناديق الاستثمار الاجتماعي أو التخطيط لقياس نهج الاستثمار الاجتماعي المناسب لكل جمعية وحسب امكانياتها المالية والبشرية، والاستثمار في الموارد المالية حتى يتمكنوا بدورهم من الاستثمار في الجمعيات؛ مع أهمية الاستثمار في أدوات صيانة البنية التحتية لزيادة خدماتها من (أسقف– تركيب المياه، إلى غير ذلك) **(Square,2013,p4).**

وتتطلب هذه المرحلة من زيادة الاهتمام بالاستثمار الاجتماعي باعتباره استثمارًا مستهدفًا للموارد المالية من أجل تحقيق أثر اجتماعي كبير في الوقت الحالي والمستقبلي، ولكن عند وجود عجز في رأس المال الاجتماعي من بين الأسباب الرئيسية التي تؤثر على معظم الجمعيات من الحصول على استثمار كبير من الموارد المالية المتاحة **(Olga,2015,p2).**

وهذا ما هدفت اليه دراسة **(Matthew Haigh,2006,p1)** أهمية مراعاة الضغوط المؤسسية لزيادة الخدمات الاستثمارية التي تهتم بالمجالات الاجتماعية وحتى لا تؤثر ايضا على

الجانب الاقتصادي وتم التوصل إلي تحديد الأولويات الاجتماعية من خلال إجراء مقابلات مستمرة مع القيادات والعاملين في قياس نهج الاستثمار الاجتماعي.

وتطورت فكرة قياس اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي، ولم يعد مقتصرا على القطاع الخاص ولكنه امتد إلى مؤسسات المجتمع المدني ككل، حيث سعت الدول المتقدمة إلى الانتقال للاستثمار الاجتماعي في إطار منظومة متكاملة لتحقيق الرفاهية التى تسهم فيها كل من الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتكون مبنية على المسئولية المشتركة بينهم.

ومن ثم التوجه المحلي الجديد في الرعاية الاجتماعية لتحقيق الرفاه في المجتمع المحلي من خلال اتباع نهج الاستثمار الاجتماعي، لتحسين المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية مما يحفز الجمعيات الأهلية على ان تتجه للاستثمار الاجتماعي وليس المانحون فقط، بل أصبح المجتمع يطالب برؤية تلك الآثار الاجتماعية فضلا عن تحقيق استدامة مالية للجمعيات الأهلية، حيث إن العائد المالي أحد العناصر الرئيسية للاستثمار الاجتماعي ليس من أجل الربح بل من أجل الاستدامة لخدمات الجمعيات الأهلية أو المشروعات التى تنفذها.

ويتطلب قياس اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي معرفة الأثر الاجتماعي كونه أحد عناصره الرئيسية التى تراعى العائد المالي والأثر الاجتماعي في آن واحد، حيث يساعد قياس الأثر صناع القرار على تقييم مزايا قياس نهج الاستثمار الاجتماعي، كما يسهم في تحقيق الاستدامة المالية للجمعيات الأهلية لما له من دور في تحقيق المساءلة والشفافية على الموارد المالية للجمعيات الأهلية، حيث يتم تزويد المانحين والممولين بتقارير قياس الأثر وإقناعهم بأهمية الاستمرار في المنح نظرا للأثر الذي تم تحقيقه، كما أن له دوراً تسويقي هام من خلال جذب ممولين جدد سواء من جهات مانحة أو تبرعات أفراد المجتمع، بالاضافة إلى أنه يحقق التعاون مع المنظمات الأخرى العاملة في الجمعيات الأهلية **(الجعفراوى، ٢٠١١، ص٣)**.

وهناك من يوضح أن قياس اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي من خلال الرغبة في استخدام الموارد ليس فقط لتلبية الاحتياجات الحالية، إنما لتوليد عوائد مستقبلية أوسع أيضا، وتوسيع النظرة حول تكاليف الرعاية الاجتماعية بدلا من النظر إليها باستمرار على أنها تكلفة، بل يجب اعتبارها استثمارات وتوقع نتائجها الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط، باعتبارها أرصدة اجتماعية مستقبلية يتم تكوينها للأجيال القادمة وذلك من خلال الاستثمار في الموارد البشرية وتدريبهم وزيادة قدراتهم المهارية والادارية والخدمات المصاحبة للعمل الاستثماري ومساعدتهم على مسايرة متطلبات سوق العمل سعيا وراء فرص أفضل بشكل

عام وفي نفس الوقت الذى تحقق فيه ما يكفى من العائدات لتغطية تكاليفها وفيما لو تحسن مستوى أدائها، فربما تتمكن من تحقيق فائض مالي يمنحها من تنمية استثماراتها ومن مزاياه أنه يصمم خصيصاً لمساعدة العملاء على دعم حياتهم إلى جانب تحقيق أقصى حد ممكن من العائدات الاجتماعية لجميع فئات المجتمع.

كما يعتبر القطاع الخيري ويشمل الجمعيات الأهلية التى تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية وتقوم مواردها المالية على التبرعات والهبات والمنح والدعم الحكومي وهذا النوع تكون استدامة مشروعاتها منخفضة، كما انه لا يسعى لتحقيق عوائد مالية وترتفع فيه مخاطر المشروعات، وتعتمد في جزء من دخلها على أنشطة وبرامج اجتماعية بمقابل يغطى جزء من تكاليف المشروع.

أما قياس اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي، فهو يهدف إلى تحقيق قيمة اجتماعية بالدرجة الأولى وعوائد مالية ونظرا لحداثة مفهوم الاستثمار الاجتماعي، فهو ظهر لدينا ثلاث صور تم الاتفاق على تصنيفها بأنها استثمار اجتماعي أحداها الأقرب للقطاع غير الربحي عبارة عن أنشطة تحقق ٧٠٪ إلى ٩٠٪ من التكلفة التشغيلية للمشروع، حيث تحقق استدامة معينة من الأثر الاجتماعي ولكن لا يزال يحتاج إلى التمويل لكى يحقق استدامة مالية لتحقق استدامة للمشروع؛ لذا يعتبر هذا النوع عالى المخاطر، أما الصورة الأخرى الأقرب إلى قياس نهج الاستثمار الاجتماعي قائمة على توزيع العائد على الجمعية وعملائهم، وما يميزه عن القطاع الربحي أنه يهدف إلى تحقيق قيمة وأثراً اجتماعياً في المجتمع المحلي **(الشهري، ٢٠٢١،ص–ص٥–٦)**.

ولعل ما يؤكد أهمية قياس اتجاهات الجمعيات نحو نهج الاستثمار الاجتماعي مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تتغيير مع مرور الوقت، حيث تحتاج إلى طرق لمواكبة هذه التغيرات حتى تتماشى مع احتياجات الفئات الأكثر احتياجاً بالمجتمع المحلي؛ ولذلك لابد أن تسعى المؤسسات الاجتماعية بشكل عام والجمعيات الأهلية بشكل خاص إلى استثمار الموارد المالية والمادية المتاحة وتحديد كيفية استثمارها من زيادة المشروعات الخدمية التى تعود للجمعية الأهلية والعملاء بأكبر عائد ممكن لتغلب على العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع المحلي

(The final report of the Commission on Social Investment,p–p21–22),

وهذا ما هدفت إليه دراسة **(نمر ذكى شلبي، ٢٠١٠ ، ص٨)** إلى الوصول إلى مقترحات تخطيطية لاستثمار الموارد المتاحة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، باستخدام الدراسة الوصفية

ومنهج المسح الاجتماعي لجميع العاملين بالوحدة المحلية لقرية بركة غطاس وقد بلغ عددهم (٤٦) مفردة، توصلت الدراسة إلى زيادة الميزانية حتى تتناسب مع احتياجات العملاء.

وباعتبار الاستثمار الاجتماعي نهج للرعاية الاجتماعية ولتطبيق السياسة الاقتصادية الذى يظهر أثره في المجتمع المحلي، لابد من تحديد كيفية تطبيق نهج الاستثمار الاجتماعي في الجمعيات الأهلية وكيفية الاستفادة من أثره على الجمعية ذاتها وعلى عملائها، كما أن يتحقق نهج الاستثمار الاجتماعي لدعم النمو الاقتصادي للقوي العمالة وللفقراء، وذلك يجعلنا نتوصل إلى أهمية الربط بين الرعاية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وأثره على العملاء **(Hemerijck,2017,p24)**.

ولذلك تتبلور أهمية التوجيهات الإرشادية للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي في ثلاثة جوانب، أولاً الحاجة الشديدة للمؤسسات الاجتماعية أن تساعد أنظمة الضمان الاجتماعي على الحفاظ على قياس نهج الاستثمار الاجتماعي، وثانياً تنبع أهمية تلك الإرشادات من كونها وضعت من قبل مختصين في استثمارات الضمان الاجتماعي، بما يضمن تحقيق مخرجات أفضل، وثالثاً مع التوجه نحو الاستثمار الأكبر للتمويل مع ازدياد صناديق الاحتياطى المحلي، لزيادة الحاجة حول الممارسات الجيدة في استثمار صناديق الضمان الاجتماعي. ولذلك يمكن تسخير صناديق الضمان الاجتماعي نحو أهداف الاستثمار الاجتماعي والاقتصادي ويفضل اختيار هذا السبيل الاستثماري من قبل الدول النامية، حيث لا يوجد مصادر بديلة كافية من التمويل الإنمائي، وعادة يتم الاستثمار في مشاريع البنية التحتية إلى جانب القطاعات الآخرى من الاقتصاد المحلي **(الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، ٢٠٠٨، ص٢)**.

ولكى تنجح برامج المؤسسات الاجتماعية لابد أن تستمر تلك الجمعيات فى تقديمها للخدمات المرتبطة باحتياجات المجتمعات المحلية، حيث تُعد الاستدامة شرطًا ضروريًا لتحقيق الاستمرارية فى الخدمات التى تقدم للفقراء، كما يساعد على تحقيق التنافس بين الجمعيات وبعضها البعض، وتوفير المناخ المناسب للأنشطة الاقتصادية سواء البنية الاجتماعية أو التنظيمية؛ وبذلك يرتبط بالأستخدام الأمثل للموارد الاجتماعية والمالية لاستدامتها **(ناجي، ٢٠١٣، ص٢١٥)**.

ولذلك يُعد الاستثمار محركاً رئيسياً للنمو والتنمية المستدامة، فهو يسهم في خلق فرص العمل وإيجاد خدمات جديدة وتحقيق مستويات أعلى في الدخل وغير ذلك من مكتسبات تعزز من الحق الإنساني في التمكين الاقتصادي والازدهار الاجتماعي، نتيجة لهذا يسعى المجتمع لأن يصبح الاستثمار أسلوب حياة يجذب جميع فئات المجتمع المحلي، ولذلك يوضح أهمية رأس المال البشري الريادي الذي يقوم على استخدام المعرفة في توليد أنشطة ريادية وفرص استثمارية **(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ص١٤)**.

ومما سبق يمكن القول، تحتاج المشروعات التنموية بالجمعيات الأهلية إلى موارد مالية ومادية مناسبة لاشباع احتياجات أكبر عدد ممكن من العملاء؛ ولذلك حاجة الجمعيات الأهلية لتحقيق الاستثمار للموارد المتاحة لديها وزيادتها بتنفيذ المشروعات التنموية التى تساعد على الحصول على عائد مالي مناسب ليعود فائدته للجمعية الأهلية وعملائها، ومن ثم لابد من تحديد أهم المشروعات التى تحقق عائد مالي مناسب من جانب ويشبع احتياجات العملاء من جانب آخر.

وفى ضوء ما سبق عرضه، قد تبين تزايد أهميه قياس اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي فى الوقت الحالي، وفى ضوء ذلك يظهر أمام الدولة ان القطاع الأهلي من أهم المنظمات لإدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بمشكلات البطالة والفقر وارتفاع تكلفة الخدمات الاجتماعية بعد انسحاب الدولة والتحول إلى سياسة تشجيع القطاع الأهلي، لانها السبيل المهم لمواجهه مشكلة الفقر والعمل على تحسين مستوى معيشتهم، ومن جانب آخر قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية وبعضها البعض نحو نهج الاستثمار الاجتماعي بما يحقق منافسة أكثر فأكثر، ويرجع ذلك لصالح الفئات المستهدفة وهم الفقراء الأكثر احتياجا لهذه الخدمات الاجتماعية، ويترتب على ذلك دعم وتوسيع نطاق المساهمة الفعالة للقطاع الأهلي فى تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل ما، يمكنها من زيادة العائد المالي لصالح المؤسسات الاجتماعية وزيادة مواردها ولصالح العملاء بزيادة توفير احتياجاتهم الضرورية.

ويتطلب ذلك تطوير وتحسين العمل بالجمعيات الأهلية وقياس اتجاهاتهم نحو نهج الاستثمار الاجتماعي لتنمية قدراتها على تقديم برامج وخدمات تنموية متنوعة، وبإعتبار أن الاستثمار الاجتماعي يعنى بتطوير وتحسين أداء الجمعيات الأهلية من خلال التحسين لإمكانياتها الداخلية والتطوير المستمر لسياستها التنظيمية مع قدرة القيادات والعاملين على اتخاذ القرارات المناسبة لقياس اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي في الخدمات التى توفرها للعملاء ومدى مهارة القيادات والعاملين في توفر أكبر قدر ممكن من استثمار الموارد المالية لتوفير خدمات أكثر وزيادة ميزانية الجمعية الأهلية.

ومن ثم فإن القضية المحورية التى تدور حولها الدراسة تتضح فى **ما اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية**، وينبثق من هذه القضية مجموعة من القضايا الفرعية وهى "ما مدى ادراك العاملين بالجمعيات الأهلية لفوائد الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، ما متطلبات تحقيق الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، ما مصادر تمويل الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، وأخيرا ما المعوقات التى تعوق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين

خدمات الرعاية الاجتماعية، وتمهيداً للتوصل إلى تصور مقترح للمخطط الاجتماعي لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي في الجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية".

ثانياً: أهمية الدراسة:

١- تسهم الدراسة في تقديم متطلبات للاستفادة من قياس اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي لتحقيق أهدافها الخدمية.

٢- ان ادخال نهج جديد – الاستثمار الاجتماعي لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية قد يسهم في تحسين نوعية حياة الفقراء.

٣- تواجه المجتمعات النامية مشكلة نقص الموارد والإمكانيات المالية والمادية المتاحة لتحقيق أهداف التنمية بالمجتمع المحلي مع وجود العديد من الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وكثرة المشكلات المجتمعية؛ لذا لابد من البحث عن آليات متطورة لاستثمار الموارد المتاحة وتوظيفها بشكل جيد لاشباع احتياجات العملاء.

٤- يعد الاستثمار الاجتماعي نهجًا فريدًا يجمع بين العوائد المالية والاجتماعية، بجانب تحقيق التنمية بالمجتمع المحلي.

٥- أن قياس اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي لزيادة المشروعات الخدمية لتوفير فرص عمل للشباب وحتى يمكن تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية واحتياجات الأجيال القادمة.

٦- يحقق قياس اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الإيجابي إلى جانب العائد المادي، بالاضافة إلى الابتكار في كيفية توظيف الموارد المالية والمادية المتاحة.

٧- إعداد العاملين للعديد من الطرق المتطورة التى تحقق الاستثمار الأمثل بالجمعيات الأهلية بشكل عام في سبيل تعزيز إمكانيتهم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١- الوقوف على اتجاهات العاملين بالجمعيات الأهلية نحو استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية.

٢- تقديم تصور مقترح للمخطط الاجتماعي لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي في الجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

١- ما اتجاهات العاملين بالجمعيات الأهلية نحو استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية؟

أ- ما فوائد نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية؟

ب- ما مصادر تمويل نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية؟

ج- ما متطلبات تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية؟

د-ما المعوقات التى تعوق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية؟

خامساً: مفاهيم الدراسة:

تعريف الاستثمار الاجتماعي:

يقاس نهج الاستثمار في المجال الاجتماعي بمدى زيادة عدد المتبرعين بتحقيق التوازن بين العائد الاجتماعي والمالي التى تتوقع من الاستثمار تحقيقه وفقا لاولوياتها، وقد يقل العائد المالي من أجل توليد تأثير اجتماعي أكبر**(دليل إجرائي للجمعيات الاجتماعية،٢٠١٦، ص ص ١٣: ١٥).**

وبذلك يمكن تعريف "**الاستثمار الاجتماعي**": هو تكوين رأس المال المالي والمادي لاكتساب الموارد المالية لاستخدامه في تقديم الخدمات الاجتماعية لعملائهم، ويمكن أن يكون رأس المال في: رأس المال غير المادي **(الأفكار والمعرفة)**؛ رأس المال البشري **(المهارات والسمات التي يمتلكها العاملين)** ورأس المال الاجتماعي **(الثقة والمعلومات والتعاون المرتبط بالشبكات الاجتماعية)** وذلك لكي يساعد في تقديم أفضل الخدمات الاجتماعية وذات قيمة عالية الجودة، ويعرف القاموس أن كلمة "**اجتماعيًا**" صفة تعني "بالمجتمع بمؤسساته الاجتماعية ومن أهمها الجمعيات الأهلية"**(Destremau & Wilson,2016 ,P24)**

تعريف (Big Society Capital) الاستثمار الاجتماعي: هو استخدام التمويل القابل لقياس أثره من عائد اجتماعي ومالي مناسب للمؤسسة.**(Salway & Drake ,2016,p14)**

ويمكن تحديد تعريف آخر "للاستثمار الاجتماعي": هو توفير رأس المال لتحقيق المنفعة الاجتماعية وكذلك المنفعة المالية، ويقاس نهج الاستثمار لإحداث تغيير إيجابي في المجتمع المحلي مثل الجمعيات الخيرية، ويتخذ نهج الاستثمار أشكالاً مختلفة (تمويل المانحين – تمويل الأسهم – التمويل المختلط)(**Smith Square ,2013,p4**).

تعريف "الاستثمار الاجتماعي": بأنه عملية يسعى إلى توفير رأس المال المالي لأغراض اجتماعية، باستخدام استراتيجيات تنظيمية تربط بين الجانب الاجتماعي والمالي من (المنح والتبرعات الخيرية) لدعم العمل الفعال والكفء للأغراض الاجتماعية (**Jessica Shortal, 2008,p12**).

<u>وبناءً على ما تقدم يمكن للباحثة أن تحدد مفهوم " الاستثمار الاجتماعي" إجرائياً بأنه:</u>

- هو نهج يهتم بحصر البيانات والمعلومات عن الموارد المالية المتاحة والتى يمكن اتاحتها واستثمارها بالجمعيات الأهلية.
- يهدف إلى تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية وتحقيق عائد اجتماعي وآخر مالي.
- يعود بالنفع على قدرة الجمعيات الأهلية على استدامة برامجها وخدماتها الخدمية.

سادساً: الأطار النظري للدراسة:

يعتبر قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي هو عامل رئيسي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وكيفية زيادة هذا النمو من ناحية أخرى، أى أن معدل النمو المطلوب يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا التى يكون لها تأثير مجتمعي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بقياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي. وفي هذا السياق يتبين أن هناك حلقات متواصلة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية من فترة إلى أخرى وتحتاج إلى الاستثمار في الموارد المتاحة داخل المؤسسات الاجتماعية بشكل عام والجمعيات الأهلية بشكل خاص **(محمد، ص ص٦- ٧)**، وتتضمن الدراسة الحالية العناصر التالية: تطبيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية، فوائد نهج الاستثمار الاجتماعي في نظام الرعاية الاجتماعية بالمؤسسات الاجتماعية، وسائل وركائز استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية، طرق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية، متطلبات تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية، القطاعات التى تحتاج لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي

بالمؤسسات الاجتماعية، مع توضيح مبادئ وخصائص استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية، معوقات استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية.

١- تطبيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية:

يُعد قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي مفهوم ذو اهتمام كبير لدى المحللين الاجتماعيين، وذلك لحاجة المجتمع المحلي لاستخدامه بالمؤسسات الاجتماعية لما له من أثر ايجابي للعملاء وللمؤسسة ذاتها بما يعود أيضا لصالح تنمية موارد المجتمع واستثمارها من الجانب المالي والاجتماعي، وهناك مجموعة من الاتجاهات لابد أن تسعى إليها المؤسسات الاجتماعية حتى تحقق الهدف من نهج الاستثمار الاجتماعي وفق اختلاف الآراء المتعددة من خلال ما يلي:

أ) **دمج البعد الاجتماعي والاقتصادي:** يتمثل الشاغل الرئيسي للاستثمار الاجتماعي في التعرف على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التى يحتاج إليها كل مؤسسة اجتماعية وما مدى الحاجة لزيادتها للأجيال القادمة، ومن ثم يتم استثمارها بعائد اجتماعي ومالي مناسب للمؤسسة وللعملاء، ولذلك يقاس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي من خلال البرامج الاجتماعية التي تنهض بالاقتصاد المحلي ويزيد من الخدمات التى تقدم للعملاء بالمؤسسة، وهذا يجعل الحاجة إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية؛ ولذلك فإن الإنفاق الحكومي لا يستهدف إلا حيثما تكون هناك "**الحاجة**" وحتى يحقق أفضل عائد من زيادة التكلفة في الرعاية الاجتماعية وجعلها مستدامة.

ب) **يهدف نهج الاستثمار الاجتماعي إلى زيادة الخدمات القائمة على العدالة التوزيعية:** والتى تتمحور حول حق العملاء في أخذ أرائهم حول أهمية الاستثمار في رأس المال البشري والمالي، وحتى يحقق هدف الايديولوجية الليبرالية الجديدة والتى تهتم بتحقيق مؤشرات تكافؤ الفرص للفئات الضعيفة الأكثر احتياجاً بالمجتمع المحلي، ولابد من قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي لزيادة الخدمات بالمؤسسة، ومن ثم توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لعدد أكبر من العملاء وهذا التغيير الكامن وراء هذا التحول من المساواة غير عادلة إلى المساواة في الفرص.

ج) **التركيز على التنمية الاقتصادية:** عنصر رئيسي آخر في قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي وهو مشاركة العملاء بآرائهم وشكواهم من الخدمات المقدمة لهم من القيادات والعاملين بالمؤسسة من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي بين العملاء والعاملين بالمؤسسة، بالاضافة إلى تحقيق القدرة التنافسية الاقتصادية بين بالمؤسسات الاجتماعية وبعضها البعض، وذلك يحتاج أيضا إلى التطوير من الجانب الإداري والتنظيمي لكل

مؤسسة اجتماعية تسعى لقياس نهج الاستثمار الاجتماعي حتى يكون هناك ترابط بين أهداف المؤسسة وأهداف الاستثمار الاجتماعي، ويساعد أيضا نهج الاستثمار الاجتماعي إلى توفير عمل مناسب للعملاء من خلال زيادة عدد المشروعات الخدمية التى تحقق عائد مالي واجتماعي **(Perkins,et,at, 2004,p-p7-8).**

ولذلك ظهرت النقاشات الأكاديمية حول قياس "**نهج الاستثمار الاجتماعي**" في السبعينيات وأوائل الثمانينيات وسط هذا الازدهار النظري المرتبط "بإيديولوجيات الرفاهية" والتي ركزت على كيفية إدارة الخدمات الاجتماعية وكيفية توزيعها بشكل عادل في دولة الرفاهية، وذلك للتركيز على الخدمات الاجتماعية المرتبطة بعمل "**ريتشارد إم تيتموس**" وقد ميز "**الاجتماعي**" بشكل مختلف عن "**الاقتصادي**"، ولقد أصبح التغلب على هذا الانقسام ضرورة حتمية والتى أدت إلى الأزمة الاقتصادية العالمية المرتبطة بـ "الركود التضخمي".

ولذلك نال نهج الاستثمار الاجتماعي اهتمام كبير من الايديولوجيات والتي تضمنت يسارًا ماركسيًا جديدًا ويمينًا ليبراليًا نقديًا مع العديد من الايديولوجيات الأخرى المختلفة في آرائهم حول ارتباط نهج الاستثمار بمعالجة الازمة الاقتصادية التى يمر بها المجتمع المحلي، ومع تطور "الأزمة الاقتصادية"، تأثرت العديد من الايديولوجيات بآراء اخرى تهتم بأهداف السياسة الاجتماعية التى تركز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لترابط أثر الجانب الاقتصادي مع الجانب الاجتماعي، ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير العديد من الخدمات الاجتماعية للعملاء واستثمار الموارد المتاحة بالمؤسسة حتى لا يؤدى إلى ركود اقتصادي واجتماعي بالمجتمع المحلي.

ومع الركود العالمي، أهتم المجتمع بتطبيق أهداف السياسة الاجتماعية مع التركيز أيضا على كيفية اتاحة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام دون حدوث ركود في الموارد المالية المتاحة بكل مؤسسة، ومن ثم الاهتمام بقياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي حتى تزيد من مزايا الخدمات الاجتماعية الأساسية بالمؤسسات الاجتماعية **(Smytha& Deemingb,p:p7:9).**

ولذلك يمثل قياس "**نهج الاستثمار الاجتماعي**" أحدث ممارسة للسياسة الاجتماعية لتنمية الاقتصاد بالمجتمع المحلي في القرن الحادي والعشرين حتى الآن، مع الاعتماد على آراء المنظرين الاجتماعيين المؤسسين لنهج الاستثمار الاجتماعي في السبعينيات والثمانينيات، والأخذ بالأسس النظرية للنموذج الاقتصادي الجديد لما له علاقة بالرفاهية الاقتصادية وبأهداف السياسة الاجتماعية الجديدة وهكذا، فإن منتقدي نهج الاستثمار الاجتماعي على أساس أنه خضوع لأهداف السياسة الاجتماعية لاقتصاد السوق؛ بينما وضعه أنصاره على أنه نهج في

"الايديولوجية ما بعد الليبرالية الجديدة" وهذا الإجماع يهدف إلى إعادة ربط المؤسسات الاجتماعية بأهداف السياسة الاجتماعية.

كما أن منذ ظهور نهج الاستثمار الاجتماعي في مطلع القرن، كان النقد المستمر لنهج الاستثمار الاجتماعي من قبل المدافعين عن دولة الرفاهية يتمثل في إخضاع الأهداف الاجتماعية لاقتصاد السوق وتجدر الإشارة إلى أن نهج الاستثمار الاجتماعي يؤدى بالمجتمع المحلي إلى اظهار أهمية رأس المال البشري (القيادات والعاملين)، ومن ثم ظهرت مزايا "**ايديولوجية الطريق الثالث**" التى تتطلب المنافسة في السوق مع التدخل المستمر من جانب الدولة لتعزيز "العدالة الاجتماعية" و"تكافؤ الفرص" في السوق، كما صاغ "**جيدينز**" ١٩٩٨ في الأصل مصطلح "دولة الاستثمار الاجتماعي" لإظهار أن أنظمة الرفاهية والاستثمار في رأس المال البشري كانت ذات صلة بالإنتاجية الاقتصادية، ومع ذلك، كانت هناك اختلافات كبيرة في وجهات نظر حول نهج الاستثمار الاجتماعي، كما قبل "**جيدينز**" ١٩٩٨ هذه الانتقادات بأن الاستثمار الاجتماعي يؤثر على الجانب الاقتصادي داعياً إلى سياسات ارتباط قوية بسوق العمل لكسر "التبعية الاجتماعية" من ناحية أخرى وأن الاقتصاد القوي يتطلب دولة رفاهية قوية.

كما ينصب الاهتمام على الاقتصاد كما يأمل به دعاة السياسة الاجتماعية وأن يتم تبني إعادة تقويم قواعد الإنفاق على الرعاية الاجتماعية بالمؤسسات الاجتماعية، كما إنه يسمح بقياس نهج الاستثمار الاجتماعي لتحقيق النمو الاقتصادي بالمجتمع المحلي، والذى يشمل توجهاً نحو "الاندماج الاجتماعي والحقوق الاجتماعية" بشكل أكبر؛ كما يساهم في وجود فرص عمل مناسبة للعملاء، ولذلك أكدت العديد من الآراء الحاجة إلى تجاوز النظريات الاقتصادية الكلاسيكية وترسيخ نهج الاستثمار الاجتماعي في نموذج اقتصادي واجتماعي جديد وحاجة المجتمع لاستخدام نهج الاستثمار لتنمية المجتمع المحلي.

٢- فوائد نهج الاستثمار الاجتماعي في نظام الرعاية الاجتماعية بالمؤسسات الاجتماعية:

أن حاجة المؤسسات الاجتماعية إلى التغيير النموذجي في جميع الاجراءات الإدارية، وذلك لصالح العملاء في سرعة الحصول على خدماتهم الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم تحقيق عائد مالي واجتماعي ملائم للمؤسسة ذاتها ولعملائهم، ولذلك شهد العديد من المؤسسات الاجتماعية تطورات متلاحقة في عصرنا الراهن من حيث التطور المستدام في مصادر تمويل مواردها المالية والمادية والاجتماعية، بما يجعل الفائدة منه تعم على أكبر عدد ممكن من فئات المجتمع، لذلك فإنَّ بناء استراتيجيات شاملة لقياس نهج الاستثمار الاجتماعي وفق مرتكزات مهنية واضحة، من شأنها أن تعزز مسيرة التنمية الشاملة بالمجتمع المحلي، وعليه، تتحدد **فوائد قياس اتجاهات**

المؤسسات الاجتماعية تجاه نهج الاستثمار الاجتماعي في نظام الرعاية الاجتماعية فيما يلي(Kuitto,2016, p:p15 :18):

أ- من الضمان الاجتماعي السلبي نحو الاستثمار الاجتماعي: من أفضل الطرق لتوضيح أهمية قياس نهج الاستثمار الاجتماعي في العقد الماضي عن الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، والتركيز النسبي بين قياس نهج الاستثمار الاجتماعي والاستمرار في الإنفاق التعويضي الملائم لاحتياجات العملاء وعدم تأثرهم بالتغيرات الاقتصادية التى يمر بها المجتمع المحلي حتى يتم التحول إلى الاستثمار الاجتماعي بصورة محددة، لتحديد ايجابيات وسلبيات قياس نهج الاستثمار بالمؤسسات الاجتماعية ومعرفة أثره على الموارد المالية والاجتماعية، بينما أصبح الإنفاق التعويضي ذو أهمية نسبيًا في أنظمة العديد من الدول أيضا، بينما تتميز العديد من الدول المتقدمة والنامية بوجود اتجاه مثير للاهتمام يتمثل في تحول متزايد نحو نهج الاستثمار الاجتماعي في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين لما له من تأثير في معالجة الأزمة الاقتصادية، بالاضافة إلى الاستفادة من العائد المالي للمؤسسة لاعانات البطالة والأرامل وذو احتياجات خاصة بشكل خاص، ولذلك لابد أن تظل نسبة الإنفاق على نهج الاستثمار الاجتماعي حتى يتم إحداث تغييرات أعلى بشكل واضح في الدول النامية، حتى يحقق الإنفاق على نهج الاستثمار الاجتماعي لاحداث مزايا عديدة لتوفير الرعاية الاجتماعية للفئات المختلفة.

ب- **الاستثمار الاجتماعي والإنفاق على الرعاية الاجتماعية:** أن النظر إلى زيادة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية والذى يستهدف مراحل الحياة المختلفة للأسرة (من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب)، كما يكون متوسط الإنفاق في نهج الاستثمار الاجتماعي يحقق نسبة أعلى لعدد أكبر من الأسر، كما تستهدف سياسات الرعاية الاجتماعية الفئات المختلفة التى تعانى من البطالة والفقر وهذه المشكلات هدفاً رئيسياً لزيادة التركيز المالي لمعالجتها في جميع أنظمة المجتمع المحلي، ولكن خفضت بعض الدول مستويات الانفاق الاجتماعي على الرعاية الاجتماعية نظرًا للركود الاقتصادي، ولذلك بقياس نهج الاستثمار الاجتماعي لم تتأثر المؤسسات الاجتماعية والعملاء بقلة الانفاق على الخدمات الاجتماعية، بل تستمر تقديم الخدمات الاجتماعية لهم وزيادتها نظرا لاستثمار الموارد المالية والاجتماعية المحدودة وتوفيرها لعملائهم بشكل مستدام .

وهناك فوائد اخرى لنهج لاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية وهي كالتالي:

أ- مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل المحلي وذلك لأن الاستثمار في الموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة بالمؤسسات الاجتماعية وتعظيم درجة المنفعة التى تنجم من الموارد المتاحة.

ب- مساهمة الاستثمار في التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكيفها مع ظروف المجتمع وأهمية التطورات التكنولوجية في تخفيض التكلفة وسرعة تقديم الخدمة.

ج- مساهمة نهج الاستثمار الاجتماعي في مكافحة البطالة من خلال استخدام الأيدى العاملة، ومن ثم محاربة الفقر والجهل وذلك لأن للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد ومستقبلهم مع الحصول على دخل يستطيع به أن يعيش حياة مناسبة والاهتمام بالتعليم العلمي والعملي التى بدورها يحقق اشباع للاحتياجات الأساسية لكل أسرة على حده.

د- مساهمة نهج الاستثمار الاجتماعي في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما يتطلب التخطيط لتنفيذه بما يحقق فائدة من البنية التحتية للعديد من العملاء.

هـ- مساهمة نهج الاستثمار الاجتماعي في الأمن الاقتصادي للمجتمع، وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات العملاء من خلال قيام المشروعات الاستثمارية بتقديم الخدمات الأساسية.

و- مساهمة الاستثمار الاجتماعي في توظيف أموال المانحين، فهناك مانحون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية استثمارها وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات.

ز- التنوع من الخدمات الاجتماعية يساعد في قياس نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية، وذلك من خلال تخصيص الأموال العامة كاستثمار، ولذلك تساهم الأموال المستثمرة في إحداث تأثير إيجابي مالياً واجتماعياً، ويمكن إعادة استثمار العوائد المالية في أعمال أخرى لحل التحديات الاجتماعية المستدامة.

ح- تعدد مصادر رأس المال المالي بالتوجه نحو القطاع الخاص كمصدر للاستثمار، كما تأمل المؤسسات الاجتماعية في تعبئة موارد مالية إضافية ومع ذلك، تتوقع معظم مؤسسات القطاع الخاص التوصل إلى العائد المالي أو على الأقل الحفاظ على رأس مالها، حتى يمكن جذب المانحين لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي لمساهمته في حل المشكلات المجتمعية.

ط- الاعتماد على المؤسسات الاجتماعية التي تقدم الخدمات الاجتماعية بوجود مصادر التمويل لتلبية جميع الاحتياجات الاجتماعية للعملاء، وإن هذا النهج لحل المشكلات المجتمعية المستمرة

لتحقيق عائداً مالياً واجتماعياً، ولذلك أثبتت المؤسسات الاجتماعية أنها قادرة على تطوير مناهج مبتكرة للمشاكل الاجتماعية الديناميكية.

ي– أهمية المساءلة والشفافية لقياس الأثر الاجتماعي الناتج عند قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي، ويتم اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاستثمارية الاجتماعية مما لا يترك مجالاً كبيرًا لاتخاذ القرارات متسرعة وغير مدروسة وتؤثر على الثقة في المؤسسات الاجتماعية **(MACKEVIČIŪTĖ ,ET,AL,2020,p–p19–20)**.

٣– ركائز نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية:

أن قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي يعتمد على مجموعة من الركائز الهامة التى تساعد المؤسسات الاجتماعية على قياس نهج الاستثمار للموارد المالية والاجتماعية وحتى يحقق العائد الاجتماعي والمالي للمؤسسة وللعملاء، **ولذلك لابد من تحديد أهم الركائز لقياس نهج الاستثمار الاجتماعي وذلك من خلال ما يلي: (Destremau & Wilson, 2016,P24)**

أ– **شبكة الأمان الاجتماعي:** يحتاج العديد من الفئات المجتمعية وهم الفقراء إلى الحماية الاجتماعية التى تهتم بهذه الفئات من توفير فرص عمل لهم وتوفير الخدمات الاجتماعية مثل (المأكل والملبس والمسكن، إلى غير ذلك) والتى تقدم لهم من المؤسسات الاجتماعية بشكل عام والجمعيات الأهلية بشكل خاص التى تسعى إلى تطبيق أهداف السياسة الاجتماعية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي للعملاء وللمؤسسة الاجتماعية.

ب– **استدامة نظام الرعاية الاجتماعية:** تهتم المؤسسات الاجتماعية بتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية، ولكن حاجة المؤسسات إلى الاستثمار لهذه الخدمات حتى يستفيد منها الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وتحقق الاستدامة للخدمات والموارد المتاحة بالمؤسسة.

ج– **الاستثمار في رأس المال البشري (Kazepov & Ranci, 2017,p95)**: إن قياس نهج الاستثمار لا يعتمد فقط على استثمار الموارد المالية والاجتماعية فقط، بل تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري وذلك لأنهم القوة العاملة القادرة على توفير الموارد والامكانيات المالية والاجتماعية ومساهمتهم في تقديمها للعملاء ولم يتحقق التغيير الاقتصادي إلا بوجود القيادات والعاملين الذين يحتاجون إلى القدرات والمهارات التى تنمي عملهم وشخصيتهم وهذا أمر بالغ الأهمية في زيادة الاقتصاد باستثماره الدائم.

د- **جودة الخدمات الاجتماعية:** تسعى المؤسسات الاجتماعية إلى توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بتطبيق أهداف السياسة الاجتماعية المرتبطة بأهداف كل مؤسسة اجتماعية والتى تقدمها بجودة عالية داعمة لعملهم، ولكن عند وجود مؤسسات اجتماعية لا تهتم بتقديم الخدمات بجودة عالية تجد صعوبة في قياس نهج الاستثمار لمواردها لعدم متابعتها لاحتياجات عملائها الحاليين والمستقبليين.

٤- وسائل استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية:

يعتبر قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي له تأثير اجتماعي ومالي لصالح العملاء، ويحتاج لاستثماره استدامة وجود الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بالمؤسسة، ويتطلب أيضا قياس نهج الاستثمار المزيد من رأس المال البشري والمالي للموارد المتاحة بالمؤسسة، ولذلك لابد من تحديد وسائل استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية **(Wilson,2016,p6)**:

أ- **إدراك أهمية نهج الاستثمار الاجتماعي:** يُنظر إلى الاستثمار على أنه نهج يهتم بالمانحين الاجتماعيين والفائدة التى تعود للعملاء، وذلك من خلال تحديد أشكالاً جديدة للاستثمار وهى **"لماذا تقترض؟"**، وحتى يزيد من المشاركة بين المؤسسات الاجتماعية وبعضهم البعض لاستثمار الموارد المتاحة بكل مؤسسة وتبادلها بين المؤسسات الاجتماعية لتحقيق عائد اجتماعي ومالي لكل مؤسسة تسعى لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي من خلال الآتي:

- **التدفق النقدي:** يتم الاقتراض بالمؤسسة للحفاظ على التدفق النقدي كجزءًا ضروريًا يساعد في زيادة المهام الخيرية، خاصةً عندما يتم استلام التمويل من المانحين لاستثمارها في الموارد المالية والاجتماعية المتاحة بالمؤسسة، والذى يتم استخدامه بتنفيذ قرض مقابل الأصول ولكن يمكن أن يكون غير مناسب لأنشطة ومشروعات آخرى.
- **شراء الممتلكات:** تسعى المؤسسات الاجتماعية إلى زيادة شراء المباني والعقارات التى تحتاج إلى موارد مالية بشكل مستدام، وذلك يتحقق عند استخدام نهج الاستثمار للموارد المالية والاجتماعية المتاحة بالمؤسسة وحتى تزيد من العائد الذى يحصل إليه العميل.
- **جمع الأموال:** تستقبل المؤسسات الاجتماعية العديد من التبرعات الخيرية من رجال الأعمال والمؤسسات المانحة إلى غير ذلك، حتى يمكن الاستفادة منها للأجيال الحالية والأجيال المستقبلية

وذلك عند قياس نهج الاستثمار للتبرعات الخيرية في الاحتياجات المالية والاجتماعية لما له أثر اجتماعي أكبر لصالح العملاء.

- **تمويل المشروعات الخدمية:** تحصل المؤسسات الاجتماعية على تمويل لازم من المؤسسات الحكومية ومن المؤسسات المانحة للمشروعات الخدمية حتى يحقق عائد مالي واجتماعي لأثره على المؤسسة وعملائهم، بالاضافة إلى المانحين عند استثمار أموالهم في هذه المشروعات، وذلك لاشباع احتياجات عدد كبير من الفقراء حتى يحقق عائد مالي واجتماعي والاستفادة من هذا العائد في مشروعات أخرى.

ب- زيادة التمويل المالي: لابد من تحديد أهم احتياجات العملاء من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية، كما أن هذه الاحتياجات متغيرة ونسبية وتحتاج إلى تغذية عكسية لتوفيرها للعملاء؛ ولذلك أن استخدام نهج الاستثمار في التمويل الذى تحصل عليه المؤسسات الاجتماعية نظرا لعدم التأكد من الحصول على هذا التمويل مرة أخرى.

ج- قياس الأثر الاجتماعي والعائد من نهج الاستثمار: من المهم إدراك أن قياس الناتج الاجتماعي له أثر لاشباع الاحتياجات الأساسية للعملاء (المأكل والملبس والمسكن)، ومعرفة أهمية استخدام نهج الاستثمار للاستفادة من العائد المالي والاجتماعي الناتج من شراء الممتلكات والتبرعات الخيرية والتمويل من المؤسسات الحكومية لقياس أثره الاجتماعي في توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية للعملاء.

د- مصادر التمويل لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي وهي:

- قروض البنوك التجارية أو القروض من البنوك الخيرية إن وجد .
- المؤسسات التجارية التي تقوم بالاستثمارات الاجتماعية.
- الاستثمار المجتمعي حيث يقوم المجتمع المحلي بإصدار قروض لبعضهم البعض أو تقديم منح أو تبرعات.
- تمويل جماعي باستخدام منصة إلكترونية لتحصيل أموال القروض وتوزيعها.
- مشاركة الأفراد من أصحاب الثروات الكبيرة المستعدين لإقراض الأموال.
- التمويل الصغير: إقراض مبالغ صغيرة من رأس المال للجمعيات الأهلية والأفراد.

ومما سبق يتضح أن قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي يعتمد على توفيرها من القروض الصغيرة هي واحدة من أقوى أدوات لاستخدام الاستثمار الاجتماعي في الاستفادة من العائد الاجتماعي بتنفيذ مشروعات خدمية وعائد مالي من القروض ومن المؤسسات التجارية إلى غير ذلك، مع أهمية الربط بين المنح والتبرعات والتمويل اللازم لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي لاثره الحالي والمستقبلي، ولذلك لابد من اكتشاف أدوات أخرى لتمويل نهج الاستثمار الاجتماعي مع مزيد من الممارسات العملية والعلمية.

٥- طرق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية:

هناك طرق مختلفة لاستخدام اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي والذى يتطلب وجود رأس مال اجتماعي ومالي، حتى يساعد المؤسسات على نجاح المشروع الخدمي في توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لعدد كبير من العملاء مع اتاحة التمويل المناسب للمشروع الخدمي لاستثمارها، فأن قياس نهج الاستثمار الاجتماعي في النهاية عبارة عن تحقيق عائد اجتماعي بالدرجة الأولى ويتبعه العائد المالي، فكلما تم استخدام نهج الاستثمار زادت العوائد المحتملة حتى يساعد في تحقيق أثر كبير من خلال التخطيط والدراسة السليمة والتنفيذ للمشروع الخدمي، ويمكن توضيحها فيما يلي: **(الجعفراوي، ٢٠١١، ص٣)**

أ- **أصحاب المصلحة:** إن التعاون بين أصحاب المصلحة وإشراكهم يسهم في تعظيم استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي للمشروعات الخدمية، وقد يختلف هؤلاء الشركاء بحسب طبيعة المؤسسة، فقد يكونوا جهات خيرية (جمعيات أهلية) أو مؤسسات مانحة أو جهات حكومية معينة بتقديم الخدمات للعملاء الذين يحصلون على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لهم.

ب-المستثمرون: أن المستثمرون لهم دور كبير ومحوري في زيادة الخدمات الاجتماعية للعملاء ويتحقق هدف المستثمرون من قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي للموارد المالية لزيادة تركيزهم على الأثر الاجتماعي والهدف الرئيسي المراد تحقيقه، بحيث يسهم في مواجهة مشكلة اجتماعية معينة أو يخفف منها من خلال استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي في المؤسسة الاجتماعية.

كما يستفيد المستثمر من الخبرات والمعارف التى يحصل عليها بعد خوض التجارب والمراحل المتنوعة عند استثمار مواردهم المالية والعائد من هذه الموارد لزيادتها، والقدرة على اعطاء الدعم الاستشاري والتوجيهي الكافي في التجارب المقبلة ولابد من العمل على إيجاد الشركاء المناسبين لاستخدام نهج الاستثمار لأموالهم لصالح المؤسسة وللعملاء.

ج- **تقييم الفرص الاستثمارية:** يقوم المانح بتقييم أفضل الفرص الاستثمارية الاجتماعية المتاحة ليتم اختيار أفضلها وهناك محوران رئيسان في عملية التقييم وهما:

الأول: تقييم الأثر الاجتماعي للتأكد من جدوى المشروع الاجتماعي:

- يتم التحقق فيما إذا كانت المشكلة الاجتماعية حقيقية أم مجرد انطباع كثيراً ما تبنى مشروعات اجتماعية بناء على فكرة دون التحقق من وجود المشكلة وأسبابها.
- مدى تناسب الحل المقترح لحل المشكلة الاجتماعية، فقد تكون المعرفة بالمشكلة واضحة لدى المانح ولكن الحل الذى وضع ليس مجدياً وفي هذا هدر للوقت والجهد والمال.

الثاني: تقييم الأداء المالي وهذه المرحلة شبيهه بما يحدث في المشروعات الخدمية، حيث تختبر جدوى المشروع والذي يشمل دراسة الجدوى المالية والفنية والتسويقية.

د- **الاستثمار الأمثل:** ويقوم المانح ببلورة الجهود السابقة وتحويلها إلى واقع ملموس وتحديد نوع الاستثمار المناسب والذى يختلف من مشروع إلى آخر وتتمثل أنواع الاستثمارات فيما يلي:

- **استثمار كامل:** وهو الاستثمار التقليدي عندما يتم استثمار تكلفة معينة، ويتم توزيع العوائد بنسبة مخصصة لمانح المشروع.
- **استثمار قصير المدى:** وهو عندما يقوم المانح بالاستثمار بالمؤسسة الاجتماعية لمدة محددة وإذا كان مدير المؤسسة يملك المشروع بالكامل سواء كان هبة أو بيع أو ما شابهه.
- **استثمار تكافئي:** بحيث تكون نسبة من العائد للمانح ونسبة للمؤسسات لاستفادة العملاء.

هـ-**المتابعة والحوكمة:** بعد أن يتم قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية تجاه نهج الاستثمار الاجتماعي لابد من متابعة وتقييم التقدم الحاصل فيه، ومعرفة مدى فاعليته وكفاءته وذلك من خلال الآتي:

التزام العاملين بتقديم تقارير دورية للمؤسسة الاجتماعية ويمكن عضو مجلس الإدارة أن يتحقق من خلالها حول مدى سلامة سير المؤسسة وتقدمها من حيث الأهداف والمؤشرات التى وضعت، كما لابد من زيادة العائد المالي والاجتماعي من خلال تحديد ومراقبة مؤشرات الأداء مع التقارير المالية ويمكن تحديد جوانب الضعف في الأداء العملي للمؤسسة وتطويره لتحقيق الأثر المرجو، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة من خلال أدوات تساعد المؤسسة الاجتماعية وقدرتها على متابعة أدائها ومراقبتها لإنجاز الأداء.

و- **قياس الأثر:** الهدف الأساسي من قياس الأثر هو التحقق من وجود دليل ملموس على التغيير الاجتماعي عند قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي، لذا لابد من تضمينه كخطوة رئيسية تظهر هذا الأثر سواء كان إيجابياً أو سلبياً، من أجل رصده والعمل على تحسينه وتطويره مستقبلاً **(الشهري، ٢٠٢١، ص:ص ١١: ١٣)**.

٦- متطلبات تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية :

لابد من مراعاة متطلبات تحقيق اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي لما له تأثير إيجابي من الجانب الخدمي والجانب المالي، وذلك لاشباع احتياجات العملاء وتحقيق عائد مالي مناسب للمؤسسة وللعميل، إلا أنها غالبًا ما تكون غير واضحة عندما يتعلق الأمر بالعوامل الخارجية (إيجابية أو سلبية)؛ ولذلك لابد من تطبيق كيفية الاستفادة من متطلبات تحقيق اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي حتى تنتهي التأثيرات الخارجية، وأن يتحقق الاستثمار أيضا بتوافق بين أصحاب المصلحة المستثمرين حتى يتم تحقيقه، ويتضح ذلك من خلال المتطلبات التالية:

أ- **المتطلب الاجتماعي:** حاجة المؤسسات الاجتماعية إلى طرق متعددة لجذب الأفراد لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي لتحقيق عائدًا اجتماعياً ومالياً، ويكون لهذه الفرص تأثير قابل للقياس في حد ذاته، ويجب أن تكون واثقًا من أنها ستحقق تدفقًا مالي مناسب للمؤسسة الاجتماعية.

ب- المتطلب الإداري: تتمثل إحدى المتطلبات الرئيسية للتطوير من المؤسسات الاجتماعية من رؤيتها ورسالتها والبرامج الخدمية المطلوبة لتحقيق التنوع في مصادر التمويل للموارد المالية، وتحديد أهم الخدمات التي تحقق العائد الاجتماعي عند قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي**(Salway& Drake,2016,p11)**. ولذلك لابد من تحديد التساؤلات التى لابد من توفرها لمعرفة مدى قدرة المؤسسات الاجتماعية على استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي وتتضمن التالي: **(Floyd,2014,p:p11: 13)**

- **القيادات والعاملين بالمؤسسات الاجتماعية:**

- مهارة وخبرة القيادات والعاملين في استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية.
- دور مجلس الإدارة في قياس نهج الاستثمار الاجتماعي.
- مهارات مجلس الإدارة بالمؤسسة في التمويل والتسويق وتنمية الموارد البشرية.
- دور مجلس الإدارة في تحديد مدى مهارة العاملين في سرعة تقديم الخدمات لعملائها.

- خبرات فريق العمل والمتطوعين بالمؤسسة الاجتماعية.

– **ماذا تفعل ومن هم عملاء المؤسسة الاجتماعية ؟**

– ما مدى وضوح الخدمات التي تقدمها؟ – كم عدد العملاء لدي المؤسسة الاجتماعية ؟

– كيف تختلف المؤسسة الاجتماعية عن منافسيها؟ – مدى تفاعل المؤسسة مع المجتمع المحلي؟

– **كيف تدير المؤسسة الاجتماعية مواردها المالية؟**

– الأنظمة التي تعمل بها المؤسسة الاجتماعية.

– الإجراءات المالية الخاصة بالمؤسسة الاجتماعية.

– التقارير المالية الداخلية الخاصة بالمؤسسة الاجتماعية.

ج– **المتطلب المالي:** لابد أن تهتم المؤسسات الاجتماعية بالمتطلب المالي كمتطلب رئيسي عند قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي والذي يوضح الموارد المالية المتاحة بالمؤسسة وما مدى زيادتها عند استخدام نهج الاستثمار، مع أهمية النظر في مجالات العمل المتوفرة بالمؤسسات الاجتماعية التي يمكن تسويقها بطريقة ما، مثل البدء في فرض رسوم على القروض التي يتم تقديمها بشكل مستدام وزيادة المشروعات التى تساعد في تحقيق عائد مالي إلى غير ذلك. **(Salway& Drake,2016,p11)**

وهذا يوجهنا إلى حصر الموارد المالية والمادية المتاحة بكل مؤسسة لمعرفة مدى قدرتها الإدارية والاقتصادية عند قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي، والذي تتبلور حول أربعة أسئلة رئيسية وهم:

- ✓ ما هو نهج الاستثمار الاجتماعي؟
- ✓ هل نهج الاستثمار الاجتماعي يعمل لصالح المؤسسات الاجتماعية ؟
- ✓ هل نهج الاستثمار الاجتماعي يحقق عائد اجتماعي ومالي؟
- ✓ هل يصل نهج الاستثمار الاجتماعي إلى المناطق العشوائية التي يجب أن يصل إليها؟

ولذلك عند قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي من خلال وجود رأس المال المالي من المانحين الخيريين لزيادة مصادر تمويل الموارد المالية لكثرة الخدمات التى تقدمها المؤسسة الاجتماعية، مع أهمية إشراك أصحاب المشروعات الخدمية في هذا التمويل لمعرفة مدى تحقيق عائد مالي مناسب للمؤسسة وأثره الاجتماعي لصالح العملاء.

د– **المتطلب التنظيمي:** تستخدم المؤسسات الاجتماعية طرق متنوعة لانجاز العمل وانهاء إجراءاتها الإدارية لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بها، كما

سيكون للعاملون دور رئيسي في تقديم فكرة كيفية قياس نهج الاستثمار الاجتماعي لاحداث التغيير المؤسسي. وبذلك لابد من تحديد أدوات لقياس نهج الاستثمار الاجتماعي: **(The final report of the Commission on Social Investment,p-p21-22)**

- ✓ اجتماعات مستمرة لأصحاب المشروعات الخدمية.
- ✓ ورش عمل بين القيادات والعاملين لتحديد كيفية قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي.
- ✓ اجتماعات مع خبراء المؤسسات الاجتماعية.
- ✓ استطلاعات آراء من قبل المانحين والعملاء.
- ✓ التقارير العلمية والعملية عن كيفية الحصول على عائد من نهج الاستثمار الاجتماعي.

ونستنتج مما سبق أن الهدف الرئيسي من قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي هو التخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى معيشتهم واشباع أكبر عدد ممكن من احتياجات العملاء، وحتى يتم متابعة فئات المجتمع للاحتياجات المتغيرة والتى تحتاج لاشباعها بصورة مستمرة لتحقيق رضائهم؛ ولذلك لابد من تعاون القيادات والعاملين للحصول على اجابات ضرورية لهذه التساؤلات لمعرفة مدى أهمية استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية.

٧- القطاعات التى تحتاج لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية:

لقد ازدهرت العديد من القطاعات مثل البنية التحتية والمشروعات الاجتماعية والتعليم والصحة لأنها تعتبر من أكثر القطاعات التى تحتاج إلى الحصول على زيادة في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لتدعيم القطاعات مالياً واجتماعياً؛ ولذلك بدأ الاتجاه نحو كيفية قياس نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية وذلك من خلال الآتي:

أ- **المشروعات الاجتماعية:** توفر المشروعات الخدمية العديد من الخدمات الاجتماعية التى يحتاج إليها العديد من العملاء، كما أنها تتخذ أشكالاً متنوعة: منظمة هادفة للربح أو غير هادفة للربح، أو منظمة مشتركة أو جمعية اجتماعية، مما أتاح فرص قوية لتحديد كيفية قياس نهج الاستثمار في المشروعات الخدمية التى تطبق بالمؤسسات الاجتماعية، وذلك باستخدام متطلبات قياس نهج الاستثمار الاجتماعي بدلاً من التركيز على الأرباح للمستثمرين.

ب-البنية التحتية: حاجة العديد من العملاء إلى البنية التحتية لمنزلهم، ولذلك تسعى المؤسسات الاجتماعية إلى إيجاد مجموعة متطورة من الفرص الاستثمارية لتوفير وصلات للمياه وتركيب السقف للعديد من الأسر إلى غير ذلك.

ت- الصحة: هي قطاع أساسي للمستثمرين المؤثرين في قطاعات كثيرة في المجتمع المحلي لمعالجة الوصول إلى الخدمات الصحية لعملائها، ويساعد قياس نهج الاستثمار في معالجة بعض الاهتمامات التى تعانى منها قطاع الرعاية الصحية، وتحسين الحالات للعديد من السكان المهمشين، ويستمر الإنفاق على الرعاية الصحية عند قياس نهج الاستثمار في زيادة الاحتياجات الصحية واستثمارها لعدد كبير من العملاء حتى مع وجود تحديات تواجه قطاع الصحة، وأن قياس نهج رأس المال الاستثماري هو الاستثمار المفضل في هذا القطاع التي تحصر عدد كبير عن تزايد الأمراض المعدية لتحديد كيفية معالجتها بتوفير الاحتياجات الصحية، وحتى تقدم عوائد مالية واجتماعية للمؤسسة ولعملائها.

ث-التعليم: في العديد من المجتمعات المحلية تسعى إلى قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي في قطاع التعليم لكى يحقق عائد مالي وتعليمي، بينما يُعرف نظام التعليم من مرحلة رياض الأطفال حتى نهاية التعليم الثانوي، إلا أنه يواجه تحديات لتحقيق الهدف التعليمي للطلاب في ظل قلة الإمكانيات المادية، وهناك عدد من الاحتياجات الملحة التي تستفيد من قياس نهج الاستثمار المؤثر على القطاع التعليمي، وتقوية الروابط بين المدارس الثانوية وما بعد الثانوية؛ لزيادة المهارات في مكان العمل والتعليم مدى الحياة مع التعزيز من مهارات محو أمية الكبار واكتساب مهارات عالية المستوى، كما هناك عدد من العوامل التي تدفع نحو استخدام نهج الاستثمار في التعليم، بما في ذلك الانتشار السريع لتكنولوجيا التعليم والتعليم عبر الإنترنت، وقد خلق هذه فرصة للمشروعات التي تقدم حلولاً منخفضة التكلفة وعالية الجودة في التعليم.

ج-المؤسسات المالية: تستخدم المؤسسات المالية أدوات مبتكرة مثل التمويل الأصغر لتسهيل الحصول على الخدمات المالية اللازمة لقياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي في الجانب المالي في المنح والهبات الخيرية لتقديم قروض صغيرة وخدمات مالية بديلة للسكان الذين يجدون صعوبة في الحصول على احتياجات ضرورية اخرى،

بالإضافة إلى ذلك فإن معظم الاتحادات الائتمانية لديها قروض صغيرة لأعضائها وغالبًا ما تستهدف المناطق المهمشة.(**An RBC Social Finance White Paper, (2014,p:p14:16**

ويتضح مما سبق أن هناك العديد من القطاعات الاجتماعية التى تهتم بها المؤسسات الاجتماعية بشكل عام والجمعيات الأهلية بشكل خاص نظرا لاحتياج العديد من العملاء إلى هذه القطاعات وأهمها:

- **القطاع الاجتماعي:** الذي يهتم بالموارد المادية(ملابس– طعام– مسكن– إلى غير ذلك).
- **القطاع المالي:** توفير مصادر للدخل بطرق مختلفة للأفراد لتحسين مستوى معيشتهم.
- **القطاع الصحي:** مساعدة المريض من الجانب المالي واحتياجاته الصحية بما يتناسب معهم.

٨– مبادئ استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية:

يعتمد قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي على مجموعة من المبادئ الهادفة والمسؤولة لتحديد أفضل الممارسات العلمية والعملية التى تساعد في استخدام نهج الاستثمار بالمؤسسات الاجتماعية وتراعى احتياجات العملاء الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك تهتم المؤسسة الاجتماعية بمراعاة هذه المبادئ لزيادة الأثر الاجتماعي والمالي الايجابي لتقدم المجتمع المحلي، وتكمن هذه المبادئ آليات قياسها بالمؤسسات الاجتماعية، ويتضح ذلك من خلال ما يلي: **(دليل إجرائي للجمعيات الاجتماعية، ٢٠١٦، ص:ص١٣: ١٥)**

المبدأ الأول: نهج الاستثمار الاجتماعي هو استثمار هادف:

ما الذي يجب فعله استخدام نهج الاستثمار الهادف:

أ– تحديد أهداف نهج الاستثمار ومعاييره لتحديد كافة المشروعات المقترحة لتنفيذها وتقييمها.

ب– تحديد الهدف من التمويل لاستخدام نهج الاستثمار وانعكاسه على الموارد الاجتماعية والمالية للمؤسسة الاجتماعية.

ج– التنسيق والتعاون مع المؤسسات الأخرى ولهم نفس الأولويات لاستخدام نهج الاستثمار من خلال التعاون بين المؤسسات في تبادل الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية.

المبدأ الثاني: نهج الاستثمار الاجتماعي هو استثمار مسؤول:

ما الذى يجب فعله لاستخدام نهج الاستثمار المسؤول:

أ– متابعة التقدم عند توفير التمويل اللازم للموارد المالية وكيفية استثماره لصالح العملاء والمؤسسة الاجتماعية.

ب- التأكد أن المؤسسات لديها القدرة على توفير الموارد التى تقدمها لهم لاستخدام نهج الاستثمار بفاعلية.

ج- حصر الموارد المالية المتاحة بشكل دقيق لحماية رأس المال الخاص بالمشروع الخدمي لقياس نهج الاستثمار للموارد المتاحة، بالاضافة إلى ضرورة أن يتم كل ذلك بشكل مؤسسي.

د- معالجة السلبيات عند استخدام نهج العمل الاستثماري من خلال عمليات التقييم الدوري.

هـ- المشاركة في الحوار المجتمعي مع المؤسسات الاجتماعية الاخرى كأفضل الممارسات الاستثمارية.

المبدأ الثالث: نهج الاستثمار الاجتماعي هو استثمار محترم:

أ- وجود علاقات الثقة بناءاً عن الأطراف المعنيين بقياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي بما يكفل للمؤسسة التعاون بين المؤسسات الاجتماعية ككل لتطبيق المشروعات ذات تأثير خدمي.

ب- تتماشى جهود استخدام نهج الاستثمار المجتمعي مع مراعاة قدرات وامكانيات المؤسسات الاجتماعية.

المبدأ الرابع: نهج الاستثمار الاجتماعي هو استثمار اخلاقي:

أ- أن تكون الخطوات الخاصة بالمشروع الخدمي متفقة مع الموارد المالية المتاحة بالمؤسسات الاجتماعية.

ب- منع تضارب المصالح بين المانحين والمؤسسات الاجتماعية والعملاء.

ج- استخدام مبدأ الشفافية في التعامل بين القيادات والعاملين بالمؤسسات الاجتماعية.

ونستنتج مما سبق ان هناك العديد من المبادئ لاستخدام اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي ويمكن تحديدها بشكل خاص بالدراسة الحالية وهي:

- زيادة مكافآة للعاملين لمن طرح العديد من طرق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي.
- تحديد الاجراءات التخطيطية والتنفيذية المناسبة للاستفادة من العائد الاجتماعي بالمؤسسة.
- مشاركة المؤسسات الاجتماعية في تنفيذ المشروعات الاجتماعية لتعود بعائد اجتماعي ومالي.

٩- خصائص نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية:

تكمن الهدفان الرئيسان بين العائد المالي والاجتماعي وهو جوهر قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي، ويشمل العائد المالي جميع المدفوعات التي يتم

تخصيصها من قبل المانحين المشاركين في تنفيذ المشروعات الخدمية، بينما العائد الاجتماعي هو العائد المتولد للعملاء بشكل عام. ويوازن رواد الأعمال الاجتماعيون بالاستمرار بين المنفعة الاجتماعية والقيمة الاقتصادية، ويتوقع المستثمرون من تحقيق عائد اجتماعي ومالي للمؤسسة لزيادة المشروعات الخدمية التى تنفذها، في هذا الصدد، يواجه رواد الأعمال الاجتماعيون تحديًا يؤثر على ميزانية المؤسسة، ولذلك لابد من تحديد خصائص استخدام نهج الاستثمار من خلال التالي: **(Knafl& Struewer,2015,p-p19- 20)**

أ- **التمويل من الجهات المانحة:** تشير "المقايضة" إلى الموقف الذي يسعى فيه مقدمو رأس المال المالي مثل الجهات المانحة في الوقت نفسه لابد أن يحدث ترابط بين العوائد الاجتماعية والمالية، كما ان "الاستبعاد" تشير هذه الظاهرة أن الزيادة في التمويل العام نظرا لتقليل التبرعات الخيرية في ايه وقت، وتشير "الشروط التعاقدية الصارمة" إلى حقيقة أن التمويل العام يكون في المواقف الهامة التى تساعد في زيادة عدد المشروعات الخدمية التى تحقق عائد كبير للمؤسسة.

ب- **التمويل الداخلي:** تتمتع المؤسسات الاجتماعية بإمكانية الوصول إلى مجموعة من خيارات التمويل المتاحة، والتى لا يمكن الوصول إليها من قبل المؤسسات الأخرى في حين أن هناك ترتيبًا واضحًا نسبيًا ليفضل التمويل الداخلي إلى الجانب الاجتماعي، وأن المنح التي يُفترض أنها أموال بسيطة غير قابلة للسداد ولا تحمل فائدة ولا توجد حقوق ملكية، غالبًا يكون لرأس المال ذات ربحية قليلة يمكن قياس نهج الاستثمار لزيادة الموارد المالية والاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك، الاتجاه لاستخدام التمويل المصمم خصيصًا لتمويل المشروعات الاجتماعية.

ج- **الهيكل التنظيمي:** السؤال الرئيسي الذي يجب مراعاته بعد ذلك هو : كيف يمكنني استخدام نهج الاستثمار؟

- **أدوات التمويل:** من أدوات التمويل التي يستخدمها المانحين الاجتماعيين أنها تعتمد على نظرية التغيير أي من الأدوات المناسبة لقياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي وكذلك التوقعات المالية.
- **سوق رأس المال الاجتماعي:** أن التحدي الرئيسي في قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي لا يتعلق بجمع المزيد من الأموال بقدر ما يتعلق بالبنية التحتية الفعالة وذات كفاءة عالية كى يتطور سوق رأس المال الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية.
- **إدارة سير المشروع الاجتماعي:**

- **تحديد مصادر التمويل للمشروع:** أن استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي من المانحين الخيريين أو من القطاع الخاص أو غير ذلك يساعد في زيادة ميزانية خطوات تنفيذ المشروع الخدمي الذى يحقق عائد مالي واجتماعي للمؤسسة ولعملائها.
- **تقييم المشروع والاجتهاد اللازم:** قبل تقييم المشروع الاجتماعي، يحتاج المانحون إلى الحصول على فهم عميق لمشكلات القطاع الاجتماعي يتوافق مع التغيرات الاقتصادية التى تتغير مع مرور الوقت ومن ثم تواجه العديد من العملاء، ويكون المانحون في وضع يسمح لهم بتقييم فرص قياس نهج الاستثمار ومقارنته بأفضل الممارسات العملية في المؤسسات الاجتماعية.
- **المتابعة المستمرة: (Shortall & Kim Alter,2019,p12)** لابد من متابعة المؤسسات الاجتماعية بكيفية تنفيذ مراحل المشروع من مرحلة التخطيط والدراسة والتنفيذ والتقييم ومتابعة ما تم توفيره من الخدمات الاجتماعية والتغذية العكسية للاحتياجات التى تسعى المؤسسة لتوفيرها في مشروعات أخرى، كما نجد العديد من المستثمرون في الأعمال الخيرية في المرحلة المبكرة إلى أهمية توفير رأس المال المالي والاجتماعي لتحقيق عائد اجتماعي اللازم من المشروعات الخدمية.
- **المخاطر والعائد:** مفهوم "**المخاطرة والعائد**" مفهوم جيدًا في عالم الاستثمار الخيري : يفضل العملاء عائد أعلى مما يتوقع، أما المخاطر من خلال التالي:
  - **مخاطر نهج الاستثمار:** وهي الحصول العائد المالي والاجتماعي عند قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي ولكن لابد من مراعاة مخاطر قد تحصل عند تنفيذ مشروعات خدمية .
  - **المخاطر والعوائد تتحرك معًا:** نهج الاستثمار الأقل مخاطرة سيولد عوائد مالية أقل.
  - **تجنب المخاطر غير الضرورية:** لابد من مراعاة ايه نسبة من المخاطر عن استخدام نهج الاستثمار حتى لا تقل العائد المالي للمؤسسة وللعميل.
  - يجب على المستثمر مراعاة حدوث مخاطرة عند قياس نهج الاستثمار في الموارد المالية للاستثمارها في المؤسسات الاجتماعية.

د- **تحديد الهدف من لقياس نهج الاستثمار (الجعفراوي، ٢٠١١، ص٣):** أن يكون إحداث الأثر هو الهدف الرئيسي للمستثمر الاجتماعي ولا يكون الأثر مجرد فائدة بسيطة وهذا ما يميز

قياس نهج الاستثمار الاجتماعي عن باقي الممارسات العملية في القطاعات المتعددة، كما ان قياس نهج الاستثمار دون تأثير ملموس ليس إلا مجرد استثمار تقليدي بسيط؛ لذلك هذه الركيزة الأساسية لاستثمار الموارد المالية والاجتماعية للمؤسسة الاجتماعية.

هـ – قياس الأثر: السمة المميزة لقياس نهج الاستثمار الاجتماعي هى مدى التزام المستثمر بقياس الأثر وطلب التقارير عن الأداء الاجتماعي والبيئي الإيجابي عند استخدام نهج الاستثمار، وذلك لضمان تحقيق الأثر الاجتماعي والبيئي الإيجابي المستهدف، ولا يقتصر الأمر على قياس الأثر فقط بل إدارته مما يساعد على اشباع الاحتياجات الأساسية للعملاء.

ويتضح مما سبق أن عندما يجلب المانح الخيري الاتجاه لقياس نهج الاستثمار في تمويل المشروعات الخدمية التى تحقق عائد مالي واجتماعي، كما أن بعض المانحين الخيريين يحصلون على عائد اجتماعي من تنفيذ المشروع الخدمي وأثره من خلال اشباع الاحتياجات الاساسية للعملاء وتحديد الفائض من الموارد المالية والاجتماعية المتاحة بالمؤسسات الاجتماعية، ويتغير بشكل كبير بناءً على مستوى العائد المالي والاجتماعي من تنفيذ المشروع الخدمي وحصر الاحتياجات الاخرى التى تسعى المؤسسة لتحقيقها من الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية .

١٠– معوقات استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالمؤسسات الاجتماعية:

هناك العديد من المعوقات التي تؤثر في قياس اتجاهات المؤسسات الاجتماعية نحو نهج الاستثمار الاجتماعي من جانب المانح الخيري أو من توفير الموارد المالية والاجتماعية المتاحة بالمؤسسة أو عن اختيار الطريقة المناسبة لقياس نهج الاستثمار للحصول على عائد اجتماعي ومالي مناسب للعملاء وللمؤسسة، ولذلك لابد من تفعيل الاتجاهات التى تساعد في الوقت الحالي من تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بقياس نهج الاستثمار لمواردها الاجتماعية والاقتصادية المتاحة بالمجتمع المحلي، وتنوع أكبر في مصادر التمويل المتاحة للمؤسسات الاجتماعية، والبحث عن استثمارات تجمع بين العائد المالي والأثر الاجتماعي للوصول إلى الموارد المالية اللازمة، وتتحدد معوقات استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي فيما يلي:

أ– عدم تمويل المؤسسات بالموارد المالية والاجتماعية: لابد من استدامة دعم المانحيين الخيريين للعمل الخيري هم من المصادر الرئيسية للتمويل حتى لا يصعب من استخدام نهج الاستثمار للموارد المالية المتاحة بالمؤسسة الاجتماعية، بالاضافة إلى عند قلة المنح والتبرعات الخيرية التى تقدم للمؤسسات الاجتماعية مما يقلل من تنفيذ المشروعات الخدمية أو توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

ب- أثر نهج الاستثمار من الجانب الايجابي والسلبي وينقسم إلى:

- أهمية دور نهج الاستثمار في تمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المرتبط بتمويل المؤسسات الاجتماعية.
- أهمية نهج الاستثمار في الاقتصاد لدعم الأثر الاجتماعي بالمؤسسة؛ بالإضافة إلى مصادر التمويل العامة أو الخاصة إلى العائد المالي، فهي تسعى إلى "عائد" اجتماعي له أثر اجتماعي وبيئي.
- أهمية مشاركة القطاعات المعنية في التمويل المرتبط بالمؤسسة الاجتماعية لتحقيق الهدف المتمثل في نهج الاستثمار الاجتماعي وتمويل المؤسسات في مجالات مثل الحصول على السكن والخدمات المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والصحي.

ج- **عدم السعى نحو استخدام نهج الاستثمار:** لابد من سعى المؤسسات الاجتماعية لقياس نهج الاستثمار وعليه، لابد من زيادة قدرات ومهارات القيادات والعاملين لتنمية معارفهم عن نهج الاستثمار، بالاضافة إلى أهمية تحديد الأحتياجات الأساسية للعملاء للسعى نحو توفيرها لهم وتنفيذ العديد من المشروعات الخدمية التى توفرها بشكل مستدام.

د-**الافتقار إلى التفاهم المتبادل بين المستثمرين والقيادات بالمؤسسات الاجتماعية:** أن قلة التفاهم بين المستثمرين والقيادات بالمؤسسة يقلل من التمويل الذى تحصل عليه المؤسسة الاجتماعية ومن توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للعملاء، ومن ثم يصعب استخدام التمويل للموارد المالية المتاحة بالمؤسسة، ولكن عند وجود تفاهم بينهم يكون هدف رئيسي لمشاركتهم في تنفيذ المشروعات الخدمية لقياس نهج الاستثمار بها.

هـ- وجود بعض من المؤسسات الاجتماعية غير قادرة على قياس نهج الاستثمار الاجتماعي، لأنها تفتقر إلى الحجم المناسب والبيانات والمعلومات الكافية والدقيقة عن استخدام نهج الاستثمار والموارد المطلوبة لجذب المانحين، وأن يكونوا قادرين على هيكلة أفضل وضوحاً و"قابلا للاستثمار" للجميع.

و- التمويل النسبي وصعوبة الحصول على العائد الاجتماعي إلا على المدى المتوسط أو الطويل.

ز- الحاجة إلى تحقيق الشفافية وتوافر المعلومات المتعلقة بنهج الاستثمار والمانحين.

ح- الحاجة إلى زيادة اللقاءات بين أصحاب المشروعات والمانحين من خلال الحوار المجتمعي وما شابه ذلك.

ط- لابد من إنشاء منظمات مخصصة لتقديم المساعدة الفنية لأصحاب المشروعات الاستثمارية، وذلك لتحسين مهارات موظفي المؤسسات الاجتماعية (فرص التدريب وإدارة الميزانية). **(Guézennec & Malochet,2013,p:p27: 29)**

ي- صعوبة قياس الأثر وهى أحد الاهتمامات الرئيسية التي تشكل أساس لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي وتأثيره القابل للقياس، أن قياس الأثر الاجتماعي صعب للغاية لأنه مجال جديد نسبيًا يفتقر إلى معايير وقواعد أساسية للعمل.

ك- لايزال الوصول إلى البيانات ذات الصلة بنهج الاستثمار الاجتماعي محدودًا، والطرق الفعلية لقياس نهج الاستثمار الاجتماعي هي نفسها معقدة للغاية قد تؤدي هذه المشكلة بالذات أيضًا إلى قضايا أكثر تحديدًا ولكنها إشكالية للغاية.

ل- إهمال أو ترك العملاء خارج سوق العمل، على الرغم من أن المشاركة في سوق العمل هي مفتاح قياس نهج الإستثمار الاجتماعي.

م-عدم الربط بين طرق قياس نهج الاستثمار الاجتماعي واحتياجات سوق العمل وذلك نحو زيادة المهارات للقيادات والعاملين المرتبطة بزيادة العائد المالي للمؤسسات الاجتماعية. **(Cordini,et.al,2021,p:p5: 7)**

ونستنتج مما سبق أن مع مرور الوقت لابد من استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي ولكن لابد من مراعاة المعوقات التى تعوق استخدام نهج الاستثمار حتى يمكن تحقيقه بالمؤسسات الاجتماعية لتعود بالنفع للعملاء وللمؤسسة ذاتها، ومن ثم تزيد الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بالمؤسسات الاجتماعية التى تسعى إلى استخدام نهج الاستثمار وتقل الحاجة إلى التمويل اللازم من المستثمرين وأن تعتمد المؤسسات الاجتماعية أكثر على الموارد المالية والمادية المتاحة بها لاستثمارها بشكل مستدام، مع أهمية وجود رأس المال البشري الذي يساعد في استدامة الخدمات الاجتماعية بالمؤسسات الاجتماعية.

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة :

١- **نوع الدراسة:** تندرج الدراسة إلى الدراسات الوصفية والتى تهتم بالوقوف على اتجاهات وآراء أعضاء مجلس الادارة والعاملين بالجمعيات الأهلية النشطة بمركز ومدينة الفيوم، من حيث ما

اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، ما مدى ادراك العاملين بالجمعيات الأهلية لفوائد الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، ما متطلبات تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، ما مصادر تمويل الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، وأخيرا ما المعوقات التى تعوق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، تمهيدا للتوصل إلى تصور مقترح للمخطط الاجتماعي لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي في الجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية.

٢- **المنهج المستخدم:** إستخدمت الدارسة المنهج الوصفي باستخدام العينة العشوائية من اعضاء مجلس الادارة والعاملين بالجمعيات الأهلية بمركز ومدينة الفيوم وعددهم (١٢٦) من الجمعيات النشطة والتى تم تحديد العدد الكلي للجمعيات الأهلية النشطة مع مسئول ادارة الجمعيات بمديرية التضامن الاجتماعي بالفيوم.

٣- **أدوات الدراسة :**

إعتمدت الدراسة فى جمع بياناتها على :

أ- استمارة استبيان طبقت على عينة عشوائية من أعضاء مجلس الادارة والعاملين بالجمعيات الأهلية بمركز ومدينة الفيوم، ولقد تم إتباع الخطوات التالية :

تحديد موضوع الإستمارة وهو **اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية.**

- تحديد مصادر صياغة أسئلة الإستمارة وكانت كالتالي:
  - الإطار النظرى حول نهج الاستثمار الاجتماعي.
  - نتائج وتوصيات الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة .
- **الصدق الظاهرى للأداة:** تم صياغة الإستمارة وعرضها على مجموعة من السادة المحكمين من أساتذة الخدمة الإجتماعية بجامعة الفيوم وجامعة حلوان وعددهم (١٠)، وذلك لإبداء آرائهم فى الأداة بالحذف أو الإضافة أو التعديل .

- أسفرت الخطوة السابقة عن إعداد الإستمارة فى صورتها النهائية، حيث تضمن ما يلي:

البيانات الأساسية: اسم الجمعية، المنصب الذى يشغله، النوع، السن، الحالة التعليمية، الحالة الاجتماعية، وعى عينة الدراسة بنهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، طبيعة استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، الجهات التى يمكن أن تشارك الجمعية في استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية.

- **الوقوف على اتجاهات العاملين بالجمعيات الأهلية نحو استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية:**
  - فوائد الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية.
  - مصادر تمويل نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية.
  - متطلبات تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية.
  - المعوقات التى تعوق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية.

– تقديم تصور مقترح للمخطط الاجتماعي لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي في الجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية.

- **إجراءات صدق المحتوى:** أى مدى تمثيل بنود الأداة للمحتوى المراد قياسه. وللتحقق من صدق محتوى أداة الدراسة تم حساب معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين درجة كل محور والدرجة الكلية للأداة.

جدول رقم (١): يوضح معاملات الارتباط بين ابعاد الاستبيان والمجموع الكلى

الابعاد	المجموع الكلى
فوائد الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية.	٠.٦٦**
مصادر تمويل نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	٠.٦٣**
متطلبات تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	٠.٦٤**
المعوقات التى تعوق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	٠.٦٣**

**** تدل على أن معامل الارتباط دال عند مستوى (٠.٠١)**

يتضح من الجدول السابق ارتباط أبعاد الاستبيان بالمجموع الكلى بمستوى معنوية (٠.٠١). وهذا يؤكد أن الاستبيان تتمتع بدرجة عالية من الصدق.

- **ثبات الأداة:** تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ، حيث تم استخراج معامل الثبات على مستوى الأداة بالكامل وعلى مستوى الابعاد، والجدول التالي يبين معامل الثبات لأداة الدراسة وأبعادها :

جدول رقم (٢) : يوضح معاملات الثبات للابعاد وللأداة ككل

الابعاد	معامل الثبات
فوائد نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	٠.٨٤
مصادر تمويل نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	٠.٧٧
متطلبات تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	٠.٨٠
المعوقات التى تعوق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية	٠.٩٥
وللأداة ككل	٠.٨٤

وبالنظر إلى النتائج الموجودة بالجدول السابق يتضح أن معامل ثبات بالنسبة لمحاور استمارة الاستبيان والمجموع الكلي مرتفعة، وبناء على هذه النتيجة فإن مستوى الثبات لمحتوى الأداة يعد ملائماً من وجهة نظر البحث العلمي.

- **المعالجات الإحصائية:** حيث استخدمت الباحثة مجموعة من الاختبارات الإحصائية خلال الدراسة وشملت(**معامل بيرسون– اختبار ت– تحليل التباين الاحادي– الوزن المرجح – القوة النسبية– النسب المئوية**)

٤- **مجالات الدراسة :**

أ- **المجال المكانى :** تم تطبيق استمارة الاستبيان على الجمعيات الأهلية بمركز ومدينة الفيوم وبياناتها كالتالي:

جدول رقم (٣): يوضح المجال المكاني لعينة الدراسة

اسم الجمعية	العينة	النسبة المئوية (%)
رسالة للأعمال الخيرية	٦	٤.٧٦
الروضة الشريفة لتنمية المجتمع	٤	٣.١٧
صلاح الدين	١٥	١١.٩٠
علوم القران والحديث الشريف	١٠	٧.٩٤
نسائم الخير	٢	١.٥٩
الباهي لتنمية المجتمع	٢	١.٥٩
بوابة معاً للخير لتنمية المجتمع	٩	٧.١٤
نون الخيرية	١٥	١١.٩٠
مؤسسة هناء العمدة	٤	٣.١٧
سيدات الفيوم	٧	٥.٥٦
فرسان المستقبل	١٢	٩.٥٢
تيسير الحج والعمرة	٥	٣.٩٧
أهل الهمم لتنمية المجتمع المحلي	٥	٣.٩٧
مصر الخير	٩	٧.١٤
الاورمان	٨	٦.٣٥
تنمية المجتمع المحلي	٢	١.٥٩
اسمايل لحقوق الانسان والتنمية	١	٠.٧٩
التدريب المهنى والاسر المنتجة	١	٠.٧٩
فرسان مصر	٢	١.٥٩
انطلاقة خير لتنمية المجتمع	٢	١.٥٩
حياة أفضل لتنمية المجتمع المحلي	١	٠.٧٩
ام المؤمنين لتنمية المجتمع	٢	١.٥٩
تنمية المجتمع بحى الروبي	١	٠.٧٩
الامانى لتنمية المجتمع المحلي	١	٠.٧٩
الاجمالى	١٢٦	١٠٠

يوضح هذا الجدول بيان بالجمعيات الأهلية لمركز ومدينة الفيوم، إلا أن الباحثة تمكنت من تطبيق الدراسة على (١٢٦) من أعضاء مجلس الادارة والعاملين، ولكن هناك جمعيات لم تستطع الباحثة تطبيق الاستبيان لديهم للاسباب التالية:

أ- رفض بعض اعضاء مجلس الادارة والعاملين لانشغالهم بالعمل.

ب- خروج الكثير من العاملين بالجمعيات الأهلية للعمل الأهلي.

ج- عدم اهتمام العاملين بملئ الاستبيان.

ب- المجـال البشـري: تـم تطبيـق اسـتمارة الاسـتبيان علـى (١٢٦) عضـو مجلـس الادارة والعاملين بالجمعيات الأهلية بمركز ومدينة الفيوم.

خصائص عينة الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات لتحديد خصائص أفراد عينة الدراسة كالتالى :

جدول رقم (٤): خصائص عينة الدراسة **ن= ١٢٦**

الصفة	خصائص عينة الدراسة	التكرار	النسبة المئوية%
النوع	ذكر	٦٢	٤٩.٢١
	انثي	٦٤	٥٠.٧٩
	الاجمالى	١٢٦	١٠٠
السن	من ٢٠ سنة لأقل من ٣٠ سنة	٣٤	٢٦.٩٨
	من ٣٠ سنة لأقل من ٤٠ سنة	٣٤	٢٦.٩٨
	٤٠ سنة فأكثر	٥٨	٤٦.٠٣
	الاجمالى	١٢٦	١٠٠
الحالة التعليمية	مؤهل متوسط	١١	٨.٧٣
	مؤهل فوق المتوسط	٨	٦.٣٥
	مؤهل جامعى	٨٦	٦٨.٢٥
	ماجستير	١٢	٩.٥٢
	دكتوراه	٩	٧.١٤
	الاجمالى	١٢٦	١٠٠
الحالة الاجتماعية	أعزب	٤٠	٣١.٧٥
	متزوج	٧٧	٦١.١١
	أرمل	٨	٦.٣٥
	مطلق	١	٠.٧٩
	الاجمالى	١٢٦	١٠٠
المنصب الذى يشغله	عضو في مجلس الادارة	٤٦	٣٦.٥١
	أخصائي اجتماعي	٢٤	١٩.٠٥
	موظف بالجمعية	٥٦	٤٤.٤٤
	الاجمالى	١٢٦	١٠٠

يوضح الجدول رقم (٤) إلى خصائص عينة الدراسة :

١- **النوع:**(٥٠.٧٩٪) من عينة الاناث، بينما (٤٩.٢١٪) من عينة الذكور.

٢- **السن:** تشير النتائج إلى أنه (٤٦.٠٣٪) من العينة يقعون فى الفئة العمرية ٤٠ سنة فأكثر، ثم من هم يقعون فى الفئة العمرية من ٢٠ سنة لأقل من ٣٠ سنة ومن ٣٠ سنة لأقل من ٤٠ سنة (٢٦.٩٨%).

٣- **الحالة التعليمية:** تشير النتائج إلى أنه (٦٨.٢٥٪) حاصلون على مؤهل جامعي، بينما (٩.٥٢٪) حاصلون على الماجستير، ثم الحاصلون على مؤهل متوسط وتبلغ نسبتهم (٨.٧٣٪)، ثم (٧.١٤٪) حاصلون على الدكتوراه، وأخيرا (٦.٣٥٪) للحاصلون على مؤهل متوسط.

٤- **الحالة الاجتماعية:** تشير النتائج إلى أنه (٦١.١١٪) من عينة المتزوجين، (٣١.٧٥٪) أعزب، (٦.٣٥٪) أرمل، (٠.٧٩٪) مطلقون.

٥- **المنصب الذى يشغله:** تشير النتائج إلى أنه نسبة (٤٤.٤٤٪) للموظفين بالجمعية، بينما(٣٦.٥١٪) لاعضاء مجلس الادارة، أما (١٩.٠٥٪) للاخصائيين الاجتماعيين.

ج- **المجال الزمني:** استغرق الاعداد النظري للبحث واعداد الاستمارة وجمع البيانات وتحليل النتائج والتوصل لتصور مقترح عن اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو الاستثمار الاجتماعي لتحقيق أهدافها من يناير ٢٠٢٣: مارس ٢٠٢٤.

ثامناً: نتائج الدراسة:

تتضمن نتائج الدراسة المحاور التالية وهي (وعى عينة الدراسة بنهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية لتحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، طبيعة استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، الجهات التى يمكن أن تشارك الجمعية في استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، فوائد نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، مصادر تمويل نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، متطلبات تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، المعوقات التي تعوق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، ومن خلال هذه التساؤلات والنتائج التى توصلت إليها الدراسة تؤكد مدى حاجة الجمعيات الأهلية لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي للموارد المالية والاجتماعية المتاحة بكل جمعية أهلية لزيادة العائد بالجمعية وزيادة الخدمات التى تقدم للعملاء ومن ثم اشباع أكبر عدد ممكن من العملاء، وذلك من خلال عقد العديد من الاجتماعات المستمرة مع أصحاب المشروعات الخدمية لاستثمارها حتى تتواكب الجمعيات الأهلية مع التغييرات الاقتصادية المتغيرة في المجتمع المحلي.

١- نتائج تتعلق بوعى عينة الدراسة بنهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية:

جدول رقم (٥): يوضح مدى وعى عينة الدراسة بنهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية (ن = ١٢٦)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	الاستثمار الاجتماعي هو دعم مالي يرجى منه تحقيق عائد اجتماعي.	٨٩	٧٠.٦٣	٣١	٢٤.٦٠	٦	٤.٧٦	٣٣٥	٨٨.٦٢	١١١.٦٧	١٣.٩٤	٥
٢	الاستثمار الاجتماعي هو دعم مالي يرجى منه تحقيق عائد اجتماعي ومالي.	٦٨	٥٣.٩٧	٥٤	٤٢.٨٦	٤	٣.١٧	٣١٦	٨٣.٦٠	١٠٥.٣٣	١٣.١٤	٧
٣	يهدف نهج الاستثمار الاجتماعي إلى استثمار موارد الجمعية أفضل استثمار ممكن.	١١٣	٨٩.٦٨	١١	٨.٧٣	٢	١.٥٩	٣٦٣	٩٦.٠٣	١٢١.٠٠	١٥.١٠	٢
٤	تستخدم الجمعية مواردها المالية لتقديم خدمات أكثر لمستفيديها.	١١٥	٩١.٢٧	٩	٧.١٤	٢	١.٥٩	٣٦٥	٩٦.٥٦	١٢١.٦٧	١٥.١٨	١
٥	هناك طرق جديدة لجذب أفراد المجتمع لتقديم خدمات فعالة.	١٠٠	٧٩.٣٧	٢٣	١٨.٢٥	٣	٢.٣٨	٣٤٩	٩٢.٣٣	١١٦.٣٣	١٤.٥٢	٣
٦	الاستثمار الاجتماعي وسيلة للمجتمع لتحسين الخدمات المقدمة لهم.	٨٣	٦٥.٨٧	٤٢	٣٣.٣٣	١	٠.٧٩	٣٣٤	٨٨.٣٦	١١١.٣٣	١٣.٨٩	٦
٧	يسمح نهج الاستثمار الاجتماعي بقياس تأثير المشروعات على سكان المجتمع.	٩٣	٧٣.٨١	٣٠	٢٣.٨١	٣	٢.٣٨	٣٤٢	٩٠.٤٨	١١٤.٠٠	١٤.٢٣	٤

المتوسط المرجح (٣٤٣.٤٣)- المتوسط الحسابي (١٩.٠٨)- القوة النسبية (٩٠.٨٥٪)

يشير الجدول رقم (٥) إلى آراء المبحوثين حول (**وعى عينة الدراسة بنهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية**)، حيث جاء المتوسط الحسابي العام (١٩.٠٨) والقوة النسبية بلغت (٩٠.٨٥٪)، وقد جاءت القوة النسبية للمؤشر بمستوى عالٍ جداً، وجاءت استجاباتهم مرتبة وفق القوة النسبية كما يلي:

تستخدم الجمعية مواردها المالية لتقديم خدمات أكثر لمستفيديها وبقوة نسبية (٩٦.٥٦٪)، بينما جاءت في الترتيب الثاني يهدف نهج الاستثمار الاجتماعي إلى استثمار موارد الجمعية أفضل استثمار ممكن وبقوة نسبية (٩٦.٠٣٪)، بينما جاءت

في الترتيب الأخير" الاستثمار الاجتماعي هو دعم مالي يرجى منه تحقيق عائد اجتماعي ومالي" وبقوة نسبية (٨٣.٦٠٪) .

ونستنتج مما سبق أهمية التوصل إلى مدى وعى العاملين باستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية والعمل على زيادة وعيهم بنهج الاستثمار وذلك من خلال النقاط التالية: يحقق نهج الاستثمار الاجتماعي دعم مالي واجتماعي في نفس الوقت وذلك لأنه يوفر الخدمات الاجتماعية والمالية وذلك من خلال استثمار الموارد المالية المتاحة بالجمعية لتحقيق عائد مالي مناسب للجمعية ولصالح العملاء بزيادة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة لهم لاشباع احتياجاتهم المستمرة.

وهذا ما هدفت إليه دراسة **(أمانى بنت زهير الشهري ، ٢٠٢١، ص٦٠)** إلى التعرف على ماهية الاستثمار الاجتماعي والتعرف على آلية تحقيق الاستدامة في تلك المشروعات سواء كانت استدامة مالية أو استدامة اجتماعية وقياس الأثر في تلك المشروعات والتحديات التى تواجه الاستثمار الاجتماعي في المؤسسات، وتحدد نوع الدراسة الوصفية وباستخدام المنهج النوعي وفق أسلوب دراسة الحالة، وتطبيق الدراسة على (٦) مؤسسات وبلغ عدد المشاركين (٤١) من منسوبي الجهات المنفذة لمشروعات الاستثمار الاجتماعي.

٢- نتائج تتعلق بطبيعة استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية:

جدول رقم (٦): يوضح طبيعة استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية: **(ن=١٢٦)**

العبارة	العدد	النسبة المئوية (%)	الترتيب
استثمار كامل (توزيع العائد على المستفيدين من المشروع فقط).	٣٤	٢٦.٩٨	٣
استثمار قصير المدى(السماح للمستثمر الاستفادة من جزء من عائد المشروع والباقى للمستفيدين).	٣٩	٣٠.٩٥	٢
استثمار تكافئي (تقاسم عوائد المشروع من المانح والجمعية للمستفيدين).	٨١	٦٤.٢٩	١

يتضح من الجدول السابق أن **(طبيعة استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية)** هي: استثمار تكافئي (تقاسم عوائد المشروع من المانح والجمعية للمستفيدين) وذلك بنسبة (٦٤.٢٩٪)، يليها استثمار قصير المدى(السماح للمستثمر الاستفادة من جزء من عائد المشروع والباقى للمستفيدين) بنسبة (٣٠.٩٥٪)، ثم استثمار كامل (توزيع العائد على المستفيدين من المشروع فقط) وجاءت بنسبة (٢٦.٩٨٪).

ونستنتج مما سبق أن طبيعة استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية والأكثر استخداما هو الاستثمار التكافئي في تنفيذ المشروعات التنموية لتقسيم العائد بين العملاء من

الجمعية وزيادة العائد المالي للجمعية ذاتها، والأقل استخداما هو الاستثمار الكامل (توزيع العائد على العملاء من المشروع فقط)، وذلك يوضح تجاه العديد من المانحين لزيادة مواردهم المالية في الجمعيات الأهلية ولم يتم تقديمها كتبرع أو كهبة للجمعية لزيادة موارها الاجتماعية والمالية؛ ولذلك نجد حاجة المانحين لمعرفة أهمية كل نوع من أنواع نهج الاستثمار الاجتماعي لاستخدامه لصالح العميل، بالاضافة إلى اهتمام الجمعيات الأهلية أكثر لتوفير احتياجات العملاء المتغيرة دون الاهتمام بعائد المانحين، وهي كما يلي:

- **استثمار كامل:** وهو الاستثمار التقليدي عندما يتم استثمار مبلغ معين ويتم توزيع العوائد بنسبة مخصصة لمانح المشروع.
- **استثمار قصير المدى:** وهو عندما يقوم المانح بالاستثمار بالجمعية لمدة محددة أيضا إذا كان صاحب الجمعية يملك المشروع بالكامل سواء كان هبة أو بيع أو ما شابهه.
- **استثمار تكافئي:** بحيث تكون نسبة من العائد للمانح ونسبة للمؤسسات لاستفادة العملاء.

وهذا ما توصلت إليه دراسة(**عبدالرحمن رخيص زعل، ٢٠٢٠، ص٧٩**) إلى أن الموارد المالية للجمعيات الأهلية تكون على نوعين: موارد مملوكة للجمعية وأخرى هى حق للعملاء لمستحقين تقوم الجمعية بايصالها إليهم.

٣- نتائج تتعلق بالجهات التى يمكن أن تشارك الجمعية في استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية:

جدول رقم (٧): **يوضح الجهات التى يمكن أن تشارك الجمعية في استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية:** (ن=١٢٦)

الجهات	العدد	النسبة المئوية (%)	الترتيب
جهات خيرية (جمعيات أهلية آخرى)	٨٠	٦٣.٤٩	٢
مؤسسات مانحة	٧٢	٥٧.١٤	٣
جهات حكومية	٤٤	٣٤.٩٢	٥
أفراد المجتمع	٤٧	٣٧.٣٠	٤
مستثمرين	٨٦	٦٨.٢٥	١

يتضح من الجدول السابق أن **(الجهات التى يمكن أن تشارك الجمعية في استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية)** هي: المستثمرين وجاءت بنسبة (٦٨.٢٥٪)، ثم الجهات الخيرية (جمعيات أهلية آخرى) بنسبة (٦٣.٤٩٪)، يليه مؤسسات مانحة (٥٧.١٤٪)، ثم أفراد المجتمع بنسبة (٣٧.٣٠٪)، وأخيرا الجهات الحكومية بنسبة (٣٤.٩٢٪).

ونستنتج مما سبق أن أكثر الجهات التى تشارك الجمعية في استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية هم المستثمرين وذلك لاحتياجهم للاستثمار المالي والاجتماعي بالجمعيات الأهلية ومعرفتهم الكاملة باحتياجات العملاء والحاجة إلى

إشباعها؛ ولذلك تزيد مع مرور الوقت عدد المستثمرين بالجمعيات الأهلية لتحقيق عائد مالي واجتماعي، وهذا ما هدفت إليه دراسة (**أرسا,روبرت وكيوكو, مارى– Arasa, Robert & Kioko, Mary,2014**) إلى تحديد الإستراتيجيات التي تستخدمها الجمعيات الأهلية للحصول على تمويل من المستثمرين وفاعليتها، وتوصلت إلى أن معظم الإستراتيجيات الفعالة التي تستخدمها الجمعيات الأهلية للحصول على التمويل من المستثمرين هي إستراتيجيات تنموية استثمارية (**Robert & Mary,2014,p-p6-7**). والحاجة إلى زيادة مشاركة الجهات الحكومية والمؤسسات المانحة ورجال الأعمال حتى تدعم الجمعيات الأهلية مالياً واجتماعياً لاشباع احتياجات أكبر عدد من العملاء نظرا لزيادة احتياجات العملاء المستدامة وتحتاج مع مرور الوقت إلى توفيرها.

٤- نتائج تتعلق بفوائد الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية:

جدول رقم (٨): يوضح فوائد الاستثمار الاجتماعي من الضمان الاجتماعي السلبي إلى الاستثمار الاجتماعي (ن = ١٢٦)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	قد يوفر نهج الاستثمار الاجتماعي خدمات أكثر من الخدمات التى يوفرها الضمان الاجتماعي.	٨٢	٦٥.٠٨	٤١	٣٢.٥٤	٣	٢.٣٨	٣٣١	٨٧.٥٧	١١٠.٣٣	١٤.٥٩	٣
٢	سوف تزيد الرفاهية بالمجتمع باستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي.	٦٥	٥١.٥٩	٤١	٣٢.٥٤	٢٠	١٥.٨٧	٢٩٧	٧٨.٥٧	٩٩.٠٠	١٣.١٠	٧
٣	يعالج الاستثمار الاجتماعي الأزمة الاقتصادية بالمجتمع.	٧٣	٥٧.٩٤	٥٠	٣٩.٦٨	٣	٢.٣٨	٣٢٢	٨٥.١٩	١٠٧.٣٣	١٤.٢٠	٤
٤	تقدم الحماية الاجتماعية خدمات أكثر من استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي.	٧٢	٥٧.١٤	٤٨	٣٨.١٠	٦	٤.٧٦	٣١٨	٨٤.١٣	١٠٦.٠٠	١٤.٠٢	٦
٥	يخدم نهج الاستثمار الاجتماعي المناطق العشوائية المحيطة بكل جمعية أهلية.	٩٦	٧٦.١٩	٢٩	٢٣.٠٢	١	٠.٧٩	٣٤٧	٩١.٨٠	١١٥.٦٧	١٥.٣٠	١
٦	تساعد الجمعية على إحداث التنوع في البرامج والمشروعات التى تقدمها لاستثمارها.	٨٤	٦٦.٦٧	٤٠	٣١.٧٥	٢	١.٥٩	٣٣٤	٨٨.٣٦	١١١.٣٣	١٤.٧٣	٢
٧	تقديم مشروعات الاستثمار الاجتماعي بديلا عن الاعانات والمساعدات الاجتماعية.	٧٩	٦٢.٧٠	٣٥	٢٧.٧٨	١٢	٩.٥٢	٣١٩	٨٤.٣٩	١٠٦.٣٣	١٤.٠٧	٥

المتوسط المرجح (٣٢٤.٠٠)– المتوسط الحسابي (١٨.٠٠)– القوة النسبية (٨٥.٧١٪)

يشير الجدول رقم (٨) إلى آراء المبحوثين حول **(فوائد الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية من حيث من الضمان الاجتماعي السلبي نحو الاستثمار الاجتماعي)**، حيث جاء المتوسط الحسابي العام (١٨.٠٠) والقوة النسبية بلغت (٨٥.٧١٪)، وقد جاءت القوة النسبية للمؤشر بمستوى عالٍ، وجاءت استجاباتهم مرتبة وفق القوة النسبية كما يلي:

في الترتيب الأول "يخدم نهج الاستثمار الاجتماعي المناطق العشوائية المحيطة بكل جمعية أهلية" وبقوة نسبية (٩١.٨٪)، ثم تساعد الجمعية على إحداث التنوع في البرامج والمشروعات التي تقدمها لاستثمارها وبقوة نسبية (٨٨.٣٦٪)، يليه" قد يوفر نهج الاستثمار الاجتماعي خدمات أكثر من الخدمات التي يوفرها الضمان الاجتماعي" وبقوة نسبية (٨٧.٥٧٪)، وأخيرا " سوف تزيد الرفاهية بالمجتمع باستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي".

ونستنتج مما سبق أن فوائد نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية من حيث الضمان الاجتماعي السلبي نحو الاستثمار الاجتماعي لابد من مراعاة التالي: أهمية زيادة توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والحاجة لاستثمارها لما يعود لصالح العملاء في الوقت الحالي والمستقبلي بالاضافة إلى تحقيق الاستدامة للجمعية لاستدامة مشروعاتها الخدمية وسعى الجمعية إلى توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بصفة دورية، وهذا ما هدفت إليه دراسة **(نمر ذكى شلبي، ٢٠١٠، ص٨)** إلى الوصول إلى مقترحات تخطيطية لاستثمار الموارد المتاحة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، باستخدام الدراسة الوصفية ومنهج المسح الاجتماعي لجميع العاملين بالوحدة المحلية لقرية بركة غطاس وقد بلغ عددهم (٤٦) مفردة، توصلت الدراسة إلى زيادة الميزانية حتى تتناسب مع احتياجات العملاء.

٥- نتائج تتعلق بفوائد الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية:

جدول رقم (٩): يوضح فوائد الاستثمار الاجتماعي من حيث الإنفاق على الرعاية الاجتماعية إلى الاستثمار الاجتماعي (ن = ١٢٦)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	تركز سياسات الاستثمار في توفير فرص عمل أكثر للشباب.	٩٤	٧٤.٦٠	٢٩	٢٣.٠٢	٣	٢.٣٨	٣٤٣	٩٠.٧٤	١١٤.٣٣	٨.٣٧	٥
٢	تزيد الجمعية من مشروعاتها التنموية لزيادة الانفاق على مواردها المالية واستثمارها.	٩٣	٧٣.٨١	٣١	٢٤.٦٠	٢	١.٥٩	٣٤٣	٩٠.٧٤	١١٤.٣٣	٨.٣٧	٥
٣	تتجه الجمعيات الأهلية إلى كيفية الاستفادة من نهج الاستثمار لمواردها المالية.	٩٥	٧٥.٤٠	٢٥	١٩.٨٤	٦	٤.٧٦	٣٤١	٩٠.٢١	١١٣.٦٧	٨.٣٢	٦
٤	تقدم الجمعية خدماتها بصورة عادلة لمستفيديها عند استخدام نهج الاستثمار	١٠١	٨٠.١٦	٢٣	١٨.٢٥	٢	١.٥٩	٣٥١	٩٢.٨٦	١١٧.٠٠	٨.٥٧	١

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
	الاجتماعي.											
٥	تستفيد الجمعية من استثمارها لتوفير أكثر الخدمات الصحية للمستفيدين.	٨٠	٦٣.٤٩	٣٩	٣٠.٩٥	٧	٥.٥٦	٣٢٥	٨٥.٩٨	١٠٨.٣٣	٧.٩٣	١٠
٦	يساعد الاستثمار في زيادة الأدوات التعليمية للمستفيدين.	١٠٠	٧٩.٣٧	٢١	١٦.٦٧	٥	٣.٩٧	٣٤٧	٩١.٨٠	١١٥.٦٧	٨.٤٧	٣
٧	تستثمر الجمعية مواردها المالية التي تساعد في زيادة اصلاح البنية التحتية للمستفيدين.	٩٤	٧٤.٦٠	٢٣	١٨.٢٥	٩	٧.١٤	٣٣٧	٨٩.١٥	١١٢.٣٣	٨.٢٢	٧
٨	يسهم الاستثمار الاجتماعي في التخفيف من حدة الفقر.	٨٠	٦٣.٤٩	٤٥	٣٥.٧١	١	٠.٧٩	٣٣١	٨٧.٥٧	١١٠.٣٣	٨.٠٨	٩
٩	ستزيد الجمعية من خدماتها للأسر الفقراء باستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي.	٩٨	٧٧.٧٨	٢٦	٢٠.٦٣	٢	١.٥٩	٣٤٨	٩٢.٠٦	١١٦.٠٠	٨.٤٩	٢
١٠	يحقق نهج الاستثمار الاجتماعي الاستدامة لخدمات الجمعية لمستفيديها.	٩٧	٧٦.٩٨	٢٦	٢٠.٦٣	٣	٢.٣٨	٣٤٦	٩١.٥٣	١١٥.٣٣	٨.٤٤	٤
١١	ان تقدم الجمعية خدماتها بجودة عالية باستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي.	١٠٠	٧٩.٣٧	٢٥	١٩.٨٤	١	٠.٧٩	٣٥١	٩٢.٨٦	١١٧.٠٠	٨.٥٧	١
١٢	يحقق الاستثمار بالجمعيات اشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين.	٨٦	٦٨.٢٥	٣٧	٢٩.٣٧	٣	٢.٣٨	٣٣٥	٨٨.٦٢	١١١.٦٧	٨.١٧	٨

المتوسط المرجح (٣٤١.٥٠)– المتوسط الحسابي (٣٢.٥٢)– القوة النسبية (٩٠.٣٤٪)

يشير الجدول رقم (٩) إلى آراء المبحوثين حول **(فوائد الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية من حيث الإنفاق على الرعاية الاجتماعية إلى الاستثمار الاجتماعي)**، حيث جاء المتوسط الحسابي العام (٣٢.٥٢) والقوة النسبية بلغت (٩٠.٣٤٪)، وقد جاءت القوة النسبية للمؤشر بمستوى عالٍ جداً، وجاءت استجاباتهم مرتبة وفق القوة النسبية كما يلي:

في الترتيب الأول "تقدم الجمعية خدماتها بصورة عادلة لمستفيديها عند استخدام الاستثمار الاجتماعي"، وعبارة "ان تقدم الجمعية خدماتها بجودة عالية باستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي" وبقوة نسبية (٩٢.٨٦٪)، بينما الترتيب الثاني جاءت "ستزيد الجمعية من خدماتها للأسر الفقراء باستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي" وبقوة نسبية (٩٢.٠٦٪)، وفي الترتيب الثالث جاءت "يساعد الاستثمار في زيادة الأدوات التعليمية للمستفيدين" وبقوة نسبية (٩١.٨٪)، والترتيب الرابع جاءت "يحقق الاستثمار الاجتماعي الاستدامة لخدمات الجمعية لمستفيديها" وبقوة نسبية (٩١.٥٣٪)، وأخيرا "تستفيد الجمعية من استثمارها لتوفير أكثر الخدمات الصحية للمستفيدين" وبقوة نسبية (٨٥.٩٨٪).

ونستنتج مما سبق أن فوائد نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية من حيث الإنفاق على الرعاية الاجتماعية إلى الاستثمار الاجتماعي يجب

مراعاة التالي: لابد من اهتمام الجمعية بتوفير الخدمات الصحية من الاحتياجات الصحية أو إجراء العمليات العلاجية للعملاء واشباع احتياجاتهم الصحية بشكل مستمر والحصول على الخدمات الصحية من التواصل بين المؤسسات الاجتماعية الاخرى وذلك يؤكد على أهمية استثمار جميع الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية لاشباع احتياجات أكبر عدد ممكن من العملاء.

٦- نتائج تتعلق بمصادر تمويل الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية:

جدول رقم (١٠): يوضح مصادر تمويل الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية (ن = ١٢٦)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	أن تقترض الجمعيات من البنوك لتقديم مشروعات صغيرة لسكان المجتمع.	٢٧	٢١.٤٣	١١	٨.٧٣	٨٨	٦٩.٨٤	١٩١	٥٠.٥٣	٦٣.٦٧	٤.٥٦	١٣
٢	ان تعقد الجمعيات اتفاقيات مع بنوك خيرية سواء محلية أو قومية لتقديم القروض لسكان المجتمع.	٦٤	٥٠.٧٩	٣٩	٣٠.٩٥	٢٣	١٨.٢٥	٢٩٣	٧٧.٥١	٩٧.٦٧	٧.٠٠	٨
٣	الاستفادة من المصانع والشركات في دعم المشروعات الصغيرة لسكان المجتمع.	٩١	٧٢.٢٢	٢٨	٢٢.٢٢	٧	٥.٥٦	٣٣٦	٨٨.٨٩	١١٢.٠٠	٨.٠٢	٣
٤	تشجيع سكان المجتمع على منح قروض للفقراء.	٤٤	٣٤.٩٢	٥٢	٤١.٢٧	٣٠	٢٣.٨١	٢٦٦	٧٠.٣٧	٨٨.٦٧	٦.٣٥	١٢
٥	إنشاء منصة الكترونية للتمويل الجماعي.	٩٢	٧٣.٠٢	٢٥	١٩.٨٤	٩	٧.١٤	٣٣٥	٨٨.٦٢	١١١.٦٧	٨.٠٠	٤
٦	الاستفادة من آلية التمويل الجماعي لتقديم مشروعات صغيرة للفقراء.	٩٥	٧٥.٤٠	٢٩	٢٣.٠٢	٢	١.٥٩	٣٤٥	٩١.٢٧	١١٥.٠٠	٨.٢٤	٢
٧	ان تسعى الجمعية لحصر الاغنياء في المجتمع لتشجيعهم على اقراض الفقراء.	٦٤	٥٠.٧٩	٤٢	٣٣.٣٣	٢٠	١٥.٨٧	٢٩٦	٧٨.٣١	٩٨.٦٧	٧.٠٧	٧
٨	تقديم القروض الصغيرة للمستفيدين من الجمعيات الأهلية.	٦٦	٥٢.٣٨	٢٠	١٥.٨٧	٤٠	٣١.٧٥	٢٧٨	٧٣.٥٤	٩٢.٦٧	٦.٦٤	١٠
٩	تحصل الجمعية على الدعم اللازم من الجهات الحكومية لاستثماره.	٧٣	٥٧.٩٤	٢٤	١٩.٠٥	٢٩	٢٣.٠٢	٢٩٦	٧٨.٣١	٩٨.٦٧	٧.٠٧	٧
١٠	يشارك القطاع الخاص الجمعية الأهلية في رأس المال المالي لاستثماره.	٦٠	٤٧.٦٢	٢٩	٢٣.٠٢	٣٧	٢٩.٣٧	٢٧٥	٧٢.٧٥	٩١.٦٧	٦.٥٧	١١
١١	تقوم الجمعية بشراء عقار أو ما شابه لاستثمارها بالجمعية.	٥٥	٤٣.٦٥	٥٠	٣٩.٦٨	٢١	١٦.٦٧	٢٨٦	٧٥.٦٦	٩٥.٣٣	٦.٨٣	٩
١٢	تستثمر الجمعية من التبرعات التى تحصل عليها.	٨٤	٦٦.٦٧	٢٧	٢١.٤٣	١٥	١١.٩٠	٣٢١	٨٤.٩٢	١٠٧.٠٠	٧.٦٦	٥
١٣	تستثمر الجمعية العائد من القروض لزيادة مواردها المالية.	٨١	٦٤.٢٩	٢١	١٦.٦٧	٢٤	١٩.٠٥	٣٠٩	٨١.٧٥	١٠٣.٠٠	٧.٣٨	٦
١٤	تبحث الجمعية عن مصادر تمويل جديدة.	١١٠	٨٧.٣٠	١٥	١١.٩٠	١	٠.٧٩	٣٦١	٩٥.٥٠	١٢٠.٣٣	٨.٦٢	١

المتوسط المرجح (٢٩٩.١٤)- المتوسط الحسابي (٣٣.٢٤)- القوة النسبية (٧٩.١٤٪)

يشير الجدول رقم (١٠) إلى آراء المبحوثين حول **(مصادر تمويل الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية)**، حيث جاء المتوسط الحسابي العام (٣٣.٢٤) والقوة النسبية بلغت (٧٩.١٤٪)، وقد جاءت القوة النسبية للمؤشر بمستوى متوسط، وجاءت استجاباتهم مرتبة وفق القوة النسبية كما يلي:

في الترتيب الأول " تبحث الجمعية عن مصادر تمويل جديدة" وبقوة نسبية (٩٥.٥٪)، بينما الترتيب الثاني جاءت " الاستفادة من آلية التمويل الجماعي لتقديم مشروعات صغيرة للفقراء" وبقوة نسبية (٩١.٢٧٪)، يليه الترتيب الثالث جاءت "الاستفادة من المصانع والشركات في دعم المشروعات الصغيرة لسكان المجتمع" وبقوة نسبية (٨٨.٨٩٪)، ثم الترتيب الرابع جاءت " إنشاء منصة الكترونية للتمويل الجماعي" وبقوة نسبية (٨٨.٦٢٪)، وفي الترتيب الخامس جاءت " تستثمر الجمعية من التبرعات التي تحصل عليها" وبقوة نسبية (٨٤.٩٢٪)، في الترتيب السادس جاءت " تستثمر الجمعية العائد من القروض لزيادة مواردها المالية" وبقوة نسبية (٨١.٧٥٪)، وأخيراً " أن تقترض الجمعيات من البنوك لتقديم مشروعات صغيرة لسكان المجتمع" وبقوة نسبية (٥٠.٥٣٪).

ونستنتج مما سبق أن مصادر تمويل الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية لها أهمية كبيرة في تحديد كيفية استثمار الموارد المالية المتاحة ويجب مراعاة التالي: أهمية اقتراض الجمعية من البنوك بفائدة قليلة حتى تزيد من مواردها المالية ويمكن تحقيق الاستثمار في جميع القطاعات الاجتماعية والتعليمية والصحية حتى تزيد من التخطيط والتنفيذ للعديد من المشروعات الخدمية التى تحقق عائد مالي واجتماعي للعملاء ويمكن استثمار العائد من المشروع في خدمات تقدم للعملاء وتوفر خدمات أخرى كان يصعب الحصول عليها من قبل، بالاضافة إلى منح قروض للفقراء بفائدة قليلة لعمل مشروع تجاري كدخل ثابت للأسرة كلها أو شراء مكن خياطة للحصول على عائد ثابت للأسرة وللجمعية ذاتها.

٧- نتائج تتعلق بمتطلبات تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية:

جدول رقم (١١): يوضح المتطلبات الادارية لاتباع نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية: (ن = ١٢٦)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	تحتاج الجمعية إلى تطوير رؤيتها للتمكن من تقديم مشروعات قائمة على الاستثمار الاجتماعي.	١٠٠	٧٩.٣٧	٢٤	١٩.٠٥	٢	١.٥٩	٣٥٠	٩٢.٥٩	١١٦.٦٧	١٦.٥١	٥
٢	توافر مهارة من القيادات الادارية باستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي.	١٠١	٨٠.١٦	٢٢	١٧.٤٦	٣	٢.٣٨	٣٥٠	٩٢.٥٩	١١٦.٦٧	١٦.٥١	٥
٣	قدرة العاملين ومهاراتهم عند استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي.	١٠٣	٨١.٧٥	٢١	١٦.٦٧	٢	١.٥٩	٣٥٣	٩٣.٣٩	١١٧.٦٧	١٦.٦٥	٣
٤	تدعم دور المتطوعين في مساعدة القيادات لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي.	١٠٧	٨٤.٩٢	١٩	١٥.٠٨	٠	٠.٠٠	٣٥٩	٩٤.٩٧	١١٩.٦٧	١٦.٩٣	١
٥	تسعى الجمعية لزيادة اعداد عملائها للاستفادة من عائد خدماتهم.	١٠٥	٨٣.٣٣	١٦	١٢.٧٠	٥	٣.٩٧	٣٥٢	٩٣.١٢	١١٧.٣٣	١٦.٦٠	٤
٦	إعداد تقارير دورية عن مدى سعى الجمعية	١٠٥	٨٣.٣٣	٢٠	١٥.٨٧	١	٠.٧٩	٣٥٦	٩٤.١٨	١١٨.٦٧	١٦.٧٩	٢

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
	عند استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي.											

المتوسط المرجح (٣٥٣.٣٣)– المتوسط الحسابي (١٦.٨٣)– القوة النسبية (٩٣.٤٧٪)

يشير الجدول رقم (١١) إلى آراء المبحوثين حول **(المتطلبات الادارية لاتباع نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية)**، حيث جاء **المتوسط الحسابي العام (١٦.٨٣) والقوة النسبية بلغت (٩٣.٤٧٪)، وقد جاءت القوة النسبية للمؤشر بمستوى عالٍ جداً**، وجاءت استجاباتهم مرتبة وفق القوة النسبية كما يلي:

في الترتيب الأول جاءت " تدعم دور المتطوعين في مساعدة القيادات لتحقيق الاستثمار الاجتماعي" وبقوة نسبية (٩٤.٩٧٪)، ثم الترتيب الثاني جاءت "إعداد تقارير دورية عن مدى سعى الجمعية عند استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي" وبقوة نسبية (٩٤.١٨٪)، وأخيرا جاءت " تحتاج الجمعية إلى تطوير رؤيتها للتمكن من تقديم مشروعات قائمة على الاستثمار الاجتماعي"، وعبارة " توافر مهارة من القيادات الادارية عند استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي"وبقوة نسبية (٩٢.٥٩٪).

ونستنتج مما سبق أن المتطلبات الادارية لاتباع نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية تحتاج إلى مراعاة التالي: التطوير المستمر لرؤية الجمعيات الأهلية بما تتضمنها من مشروعات تنموية تحقق الاستثمار الاجتماعي والمالي للجمعية، وهذا ما توصلت إليه دراسة **(نرمين إبراهيم حلمي، ٢٠١٨، ص – ص١٧–١٨)** إلى أهمية مراجعة سياسة وخطط الجمعية للتأكد من مواءمتها مع خدماتها التنموية، مع احتياجات العملاء عند رسم خططها المستقبلية، حرص الجمعية على كسب رضا العملاء من خلال البرامج الخدمية المقدمة لهم.

مع أهمية توافر الدورات التدريبية اللازمة لزيادة مهارات ومعارف القيادات الادارية بما يساعد على استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعية، وهذا أيضا ما توصلت إليه دراسة **(محمد قاسم القويرتي، عوض خلف الغزي، ٢٠٠٤، ص٢٥٥)** على عدم فاعلية البرامج التدريبية بالرغم من الاهتمام الكبير بالتدريب بإعتباره مظهراً رئيسياً لجهود التطوير بالمؤسسة، وان غياب معايير الموضوعية لقياس الأداء المؤسسي وعدم تكامل فى جهود التطوير.

٨- نتائج تتعلق بمتطلبات تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية:

جدول رقم (١٢): **يوضح المتطلبات المالية لاتباع نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية** (ن = ١٢٦)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	قدرة مجلس الادارة بالجمعية على زيادة التمويل المالي بها.	٩٥	٧٥.٤٠	٢٩	٢٣.٠٢	٢	١.٥٩	٣٤٥	٩١.٢٧	١١٥.٠٠	١٨.٣٠	١
٢	تقدم الجمعية خدماتها الاجتماعية والصحية والتعليمية لزيادة عملائها.	٩٦	٧٦.١٩	١٦	١٢.٧٠	١٤	١١.١١	٣٣٤	٨٨.٣٦	١١١.٣٣	١٧.٧٢	٣
٣	تفرض الجمعية رسوم على القروض التى تقدمها للاستفادة من عائدها.	٤٥	٣٥.٧١	٣١	٢٤.٦٠	٥٠	٣٩.٦٨	٢٤٧	٦٥.٣٤	٨٢.٣٣	١٣.١٠	٦
٤	تخصص الجمعية جزء من رأس المال لاستثماره في توفير احتياجات المستفيدين.	٨٩	٧٠.٦٣	٢٢	١٧.٤٦	١٥	١١.٩٠	٣٢٦	٨٦.٢٤	١٠٨.٦٧	١٧.٢٩	٤
٥	الأموال التى تحصل عليها الجمعية من مشروعات الاستثمار الاجتماعي كفيلة بمساعدة الجمعية على تقديم خدمات تنموية.	٧٠	٥٥.٥٦	٢٩	٢٣.٠٢	٢٧	٢١.٤٣	٢٩٥	٧٨.٠٤	٩٨.٣٣	١٥.٦٥	٥
٦	يساعد العاملين في توفير المعلومات الكافية عن كيفية استثمار الموارد المالية بالجمعية.	٩٠	٧١.٤٣	٣٢	٢٥.٤٠	٤	٣.١٧	٣٣٨	٨٩.٤٢	١١٢.٦٧	١٧.٩٣	٢

المتوسط المرجح (٣١٤.١٧)- المتوسط الحسابي (١٤.٩٦)- القوة النسبية (٨٣.١١٪)

يشير الجدول رقم (١٢) إلى آراء المبحوثين حول **(المتطلبات المالية لاتباع نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية)**، حيث جاء المتوسط الحسابي العام (١٤.٩٦) والقوة النسبية بلغت (٨٣.١١٪)، وقد جاءت القوة النسبية للمؤشر بمستوى عالٍ، وجاءت استجاباتهم مرتبة وفق القوة النسبية كما يلي:

الترتيب الأول جاءت " قدرة مجلس الادارة بالجمعية على زيادة التمويل المالي بها" وبقوة نسبية (٩١.٢٧٪)، ثم الترتيب الثاني جاءت "يساعد العاملين في توفير المعلومات الكافية عن كيفية استثمار الموارد المالية بالجمعية" وبقوة نسبية (٨٩.٤٢٪)، يليه " تقدم الجمعية خدماتها الاجتماعية والصحية والتعليمية لزيادة عملائها" وبقوة نسبية (٨٨.٣٦٪)، وأخيرا " تفرض الجمعية رسوم على الخدمات التى تقدمها للاستفادة من عائدها" وبقوة نسبية (٦٥.٣٤٪).

ونستنتج مما سبق أن المتطلبات المالية لاتباع نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية تحتاج إلى تحقيق التالي: أهمية فرض رسوم قليلة على القروض التى تقدم للعملاء وذلك لاستثمار هذه الرسوم بما يخدم الجمعية الأهلية ويزيد من الخدمات التى توفرها الجمعية الأهلية، وهذا ما توصلت إليه دراسة **(أمانى بنت زهير الشهري ، ٢٠٢١، ص٦٠)** إلى أن القروض متناهية الصغر ورسوم الاشتراك مقابل الحصول على الخدمة كشريك تشغيلي مع

العملاء لتحقيق الاستدامة المالية في مشروعات الاستثمار الاجتماعي، واستخدمت دراسة وصفية باستخدام المنهج النوعي وفق أسلوب دراسة الحالة، وتطبيق الدراسة على (٦) المؤسسات الوقفية وبلغ عدد المشاركين (٤١) من منسوبي الجهات المنفذة لمشروعات الاستثمار الاجتماعي.

٩- نتائج تتعلق بمتطلبات تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية:

جدول رقم (١٣): **يوضح المتطلبات الادارية لاتباع نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية:** (ن = ١٢٦)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	تسعى الجمعية إلى التطوير من إجراءاتها الإدارية بما يحقق الاستثمار لمواردها المتاحة.	١٠٠	٧٩.٣٧	٢٥	١٩.٨٤	١	٠.٧٩	٣٥١	٩٢.٨٦	١١٧.٠٠	٢٠.٢٥	١
٢	تعقد الجمعية اجتماعات مستمرة مع أصحاب المشروعات الخدمية لاستثمارها.	٩٤	٧٤.٦٠	٣٠	٢٣.٨١	٢	١.٥٩	٣٤٤	٩١.٠١	١١٤.٦٧	١٩.٨٥	٥
٣	تنظم الجمعية ورش عمل مع القيادات والعاملين لزيادة مواردها المالية لتحقيق الاستثمار الاجتماعي.	٩٦	٧٦.١٩	٢٧	٢١.٤٣	٣	٢.٣٨	٣٤٥	٩١.٢٧	١١٥.٠٠	١٩.٩١	٤
٤	تأخذ الجمعية آراء المانحيين الخيريين حول استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي.	٩٧	٧٦.٩٨	٢٧	٢١.٤٣	٢	١.٥٩	٣٤٧	٩١.٨٠	١١٥.٦٧	٢٠.٠٢	٢
٥	عمل تقارير مستمرة حول مدى الاستفادة من العائد من المشروعات الخدمية.	٩٧	٧٦.٩٨	٢٦	٢٠.٦٣	٣	٢.٣٨	٣٤٦	٩١.٥٣	١١٥.٣٣	١٩.٩٧	٣

المتوسط المرجح (٣٤٦.٦٠)- المتوسط الحسابي (١٣.٧٥)- القوة النسبية (٩١.٦٩٪)

يشير الجدول رقم (١٣) إلى آراء المبحوثين حول (**المتطلبات الادارية لاتباع نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية**)، حيث جاء المتوسط الحسابي العام (١٣.٧٥) والقوة النسبية بلغت (٩١.٦٩٪)، وقد جاءت القوة النسبية للمؤشر بمستوى عالٍ جداً، وجاءت استجاباتهم مرتبة وفق القوة النسبية كما يلي:

الترتيب الأول جاءت " تسعى الجمعية إلى التطوير من إجراءاتها الإدارية بما يحقق الاستثمار لمواردها المتاحة" وبقوة نسبية (٩٢.٨٦٪)، ثم الترتيب الثاني جاءت " تأخذ الجمعية آراء المانحيين الخيريين حول تحقيق الاستثمار الاجتماعي" وبقوة نسبية (٩١.٨٪)، يليه الترتيب الثالث جاءت " عمل تقارير مستمرة حول مدى الاستفادة من العائد من المشروعات الخدمية" وبقوة نسبية (٩١.٥٣٪)، وأخيرا " تعقد الجمعية اجتماعات مستمرة مع أصحاب المشروعات الخدمية لاستثمارها" وبقوة نسبية (٩١.٠١٪).

ونستنتج مما سبق أن المتطلبات الادارية لاتباع نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية يحتاج إلى مراعاة التالي: أهمية كثرة الاجتماعات مع أصحاب المشروعات الخدمية لزيادة هذه المشروعات بما يخدم العملاء ويساعد في استخدام نهج الاستثمار للعائد من المشروعات الخدمية التى تنفذها الجمعيات الأهلية، وهذا ما هدفت اليه دراسة (**Matthew Haigh,2006,p1**) أهمية مراعاة الضغوط المؤسسية لزيادة الخدمات الاستثمارية التي تهتم بالمجالات الاجتماعية

وحتى لا تؤثر ايضا على الجانب الاقتصادي وتوصلت الدارسة إلى تحديد الأولويات الاجتماعية من خلال إجراء مقابلات مع مديري الاستثمار، وأصحاب المشروعات الاجتماعية. كما توصلت دراسة **(أمانى بنت زهير الشهري ، ٢٠٢١، ص٦٠)** إلى أن مرحلة التخطيط لمشروعات الاستثمار الاجتماعي تستند على خبرة المؤسسات الوقفية وآراء الخبراء في مجال المشروع، وتحدد نوع الدراسة الوصفية وباستخدام المنهج النوعي وفق أسلوب دراسة الحالة، وتطبيق الدراسة على (٦) المؤسسات الوقفية وبلغ عدد المشاركين (٤١) من منسوبي الجهات المنفذة لمشروعات الاستثمار الاجتماعي.

١٠- نتائج تتعلق بالمعوقات التى تعوق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية:

جدول رقم (١٤): **يوضح المعوقات التى تعوق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية** (ن = ١٢٦)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	قلة المنح من رجال الأعمال عند استخدام نهج الاستثمار بالجمعيات الأهلية.	٩٨	٧٧.٧٨	١٥	١١.٩٠	١٣	١٠.٣٢	٣٣٧	٨٩.١٥	١١٢.٣٣	٦.٢٨	١
٢	الخدمات التى تقدم لا تتناسب مع عدد كبير من العملاء في ظل عدم استثمار الموارد المالية.	٥٩	٤٦.٨٣	٥١	٤٠.٤٨	١٦	١٢.٧٠	٢٩٥	٧٨.٠٤	٩٨.٣٣	٥.٥٠	٩
٣	عدم سعى الجمعية للوصول إلى خدمات جديدة.	٦٥	٥١.٥٩	٢٠	١٥.٨٧	٤١	٣٢.٥٤	٢٧٦	٧٣.٠٢	٩٢.٠٠	٥.١٤	١٥
٤	لا تهتم الجمعية بمواكبة التغييرات الاقتصادية.	٥٢	٤١.٢٧	١٩	١٥.٠٨	٥٥	٤٣.٦٥	٢٤٩	٦٥.٨٧	٨٣.٠٠	٤.٦٤	١٧
٥	تغير الظروف الاقتصادية المحيطة بالجمعية يقلل من فرص استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي.	٥٦	٤٤.٤٤	٦٠	٤٧.٦٢	١٠	٧.٩٤	٢٩٨	٧٨.٨٤	٩٩.٣٣	٥.٥٥	٨
٦	قلة العائد المالي الناتج عن عدم استثماره بالجمعية.	٨٤	٦٦.٦٧	٣٩	٣٠.٩٥	٣	٢.٣٨	٣٣٣	٨٨.١٠	١١١.٠٠	٦.٢٠	٢
٧	عدم دقة العاملين فى سرعة الإجراءات لاستخدام نهج الاستثمار بالجمعية.	٦٧	٥٣.١٧	٢٧	٢١.٤٣	٣٢	٢٥.٤٠	٢٨٧	٧٥.٩٣	٩٥.٦٧	٥.٣٥	١٢
٨	يصعب على الجمعيات استخدام نهج الاستثمار نظرا لعدم تقديمها الخدمات بجودة عالية.	٦٨	٥٣.٩٧	٢٨	٢٢.٢٢	٣٠	٢٣.٨١	٢٩٠	٧٦.٧٢	٩٦.٦٧	٥.٤٠	١١
٩	عدم تعاون العاملين مع القيادات عند استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي.	٧٢	٥٧.١٤	٢١	١٦.٦٧	٣٣	٢٦.١٩	٢٩١	٧٦.٩٨	٩٧.٠٠	٥.٤٢	١٠
١٠	قلة التحفيز المالي للعاملين مما يقلل من استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي.	٨٨	٦٩.٨٤	٢٤	١٩.٠٥	١٤	١١.١١	٣٢٦	٨٦.٢٤	١٠٨.٦٧	٦.٠٧	٣
١١	عدم مشاركة القطاع الخاص بالموارد المالية للجمعية.	٨٢	٦٥.٠٨	٢٩	٢٣.٠٢	١٥	١١.٩٠	٣١٩	٨٤.٣٩	١٠٦.٣٣	٥.٩٤	٥
١٢	عدم وجود استثمار من المشروعات التنموية التى تنفذها الجمعية .	٨١	٦٤.٢٩	٢١	١٦.٦٧	٢٤	١٩.٠٥	٣٠٩	٨١.٧٥	١٠٣.٠٠	٥.٧٦	٧
١٣	لا تراعى أولويات احتياجات العملاء	٦٤	٥٠.٧٩	٢٣	١٨.٢٥	٣٩	٣٠.٩٥	٢٧٧	٧٣.٢٨	٩٢.٣٣	٥.١٦	١٤

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
	فى طرق استثمارها.											
١٤	قلة الموارد المالية المخصصة للمشروعات التنموية.	٧٨	٦١.٩٠	٣٣	٢٦.١٩	١٥	١١.٩٠	٣١٥	٨٣.٣٣	١٠٥.٠٠	٥.٨٧	٦
١٥	قلة تبرع أهل الخير بالمال لتحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي.	٨٧	٦٩.٠٥	٢٣	١٨.٢٥	١٦	١٢.٧٠	٣٢٣	٨٥.٤٥	١٠٧.٦٧	٦.٠٢	٤
١٦	عدم قدرة الجمعية على استثمار مواردها المالية.	٥٥	٤٣.٦٥	٣٠	٢٣.٨١	٤١	٣٢.٥٤	٢٦٦	٧٠.٣٧	٨٨.٦٧	٤.٩٦	١٦
١٧	عدم توفر المعلومات الكافية عن كيفية استثمار الموارد المالية بالجمعية.	٧٥	٥٩.٥٢	٢٢	١٧.٤٦	٢٩	٢٣.٠٢	٢٩٨	٧٨.٨٤	٩٩.٣٣	٥.٥٥	٨
١٨	عدم تعاون القيادات بالجمعية مع الجمعيات الأخرى فى تحقيق الاستثمار للموارد الاجتماعية بما يتناسب مع احتياجات العملاء.	٦٠	٤٧.٦٢	٣٢	٢٥.٤٠	٣٤	٢٦.٩٨	٢٧٨	٧٣.٥٤	٩٢.٦٧	٥.١٨	١٣

المتوسط المرجح (٢٩٨.١٧)– المتوسط الحسابي (٤٢.٦٠)– القوة النسبية (٧٨.٨٨٪)

يشير الجدول رقم (١٤) إلى آراء المبحوثين حول **(المعوقات التى تعوق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية)**، حيث جاء المتوسط الحسابي العام (١٣.٧٥) والقوة النسبية بلغت (٩١.٦٩٪)، وقد جاءت القوة النسبية للمؤشر بمستوى متوسط، وجاءت استجاباتهم مرتبة وفق القوة النسبية كما يلي:

الترتيب الأول جاءت " قلة المنح من رجال الأعمال لتحقيق الاستثمار بالجمعيات الأهلية" وبقوة نسبية (٨٩.١٥٪)، ثم جاءت " قلة العائد المالي الناتج عن عدم استثماره بالجمعية" وبقوة نسبية (٨٨.١٪)، يليه الترتيب الثالث جاءت " قلة التحفيز المالي للعاملين مما يقلل من استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي" وبقوة نسبية (٨٦.٢٤٪)، ويليه الترتيب الرابع جاءت " قلة تبرع أهل الخير بالمال لتحقيق الاستثمار الاجتماعي" وبقوة نسبية (٨٥.٤٥٪)، وأخيرا " لا تهتم الجمعية بمواكبة التغييرات الاقتصادية" وبقوة نسبية (٦٥.٨٧٪).

ونستنتج مما سبق أن هناك العديد من المعوقات التى تعوق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية والحاجة إلى معالجتها وذلك من خلال ما يلي: أهمية أهتمام الجمعية بالتغييرات الاقتصادية التى يمر بها المجتمع المحلي حتى يمكن توفير خدمات أكثر للعملاء واشباع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لأكبر عدد من العملاء، وهذا ما هدفت إليه دراسة **(زينب هلال علي، ٢٠١٢، ص١٨)** إلى الجهود التى تبذلها الجمعيات الأهلية فى الارتقاء بالمستوى الإقتصادي للعملاء من خلال

تمكينهم اقتصاديًا، وتوصلت إلى الدور التى تلعبه الجمعيات الأهلية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذى يعتبر مكملاً للدور الذى تلعبه المنظمات الحكومية.

تاسعاً: نتائج تتعلق بالفروق فى أبعاد الاستبيان عن اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية تبعا لمتغيرات الدراسة:

١- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى أبعاد الاستبيان اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية تبعا لمتغير اسم الجمعية ؟

جدول رقم (١٥): يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق فى أبعاد الاستبيان اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية تبعا لمتغير اسم الجمعية

م	الابعاد	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
١	فوائد نهج الاستثمار الاجتماعي في بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	بين المجموعات	١٧٣٠.٧٤	٢٦.٠٠	٦٦.٥٧	٤.١٠	٠.٠١
		داخل المجموعات	١٦٠٨.٦٩	٩٩.٠٠	١٦.٢٥		
		المجموع	٣٣٣٩.٤٣	١٢٥.٠٠			
٢	مصادر تمويل الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	بين المجموعات	١٨٦١.١٧	٢٦.٠٠	٧١.٥٨	٥.١٢	٠.٠١
		داخل المجموعات	١٣٨٣.٦٩	٩٩.٠٠	١٣.٩٨		
		المجموع	٣٢٤٤.٨٦	١٢٥.٠٠			
٣	متطلبات تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	بين المجموعات	٩٨٧.١٨	٢٦.٠٠	٣٧.٩٧	٢.٣٧	٠.٠١
		داخل المجموعات	١٥٨٨.١٢	٩٩.٠٠	١٦.٠٤		
		المجموع	٢٥٧٥.٣٠	١٢٥.٠٠			
٤	المعوقات التى تعوق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	بين المجموعات	٨٢٤٢.٠٦	٢٦.٠٠	٣١٧.٠٠	٦.٩٢	٠.٠١
		داخل المجموعات	٤٥٣٢.٢٩	٩٩.٠٠	٤٥.٧٨		
		المجموع	١٢٧٧٤.٣٦	١٢٥.٠٠			
	المجموع الكلى	بين المجموعات	١٩٩٧٩.٣٥	٢٦.٠٠	٧٦٨.٤٤	٦.٦٩	٠.٠١
		داخل المجموعات	١١٣٧٢.٣١	٩٩.٠٠	١١٤.٨٧		
		المجموع	٣١٣٥١.٦٦	١٢٥.٠٠			

دلت نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠.٠١) فى أبعاد الاستبيان اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي بين الجمعيات المختلفة، وباستخدام اختبار شفيه للمقارنات البعدية تبين ان اتجاه الفروق لصالح الاورمان واسمايل لحقوق

الانسان وحياة أفضل لتنمية المجتمع بالنسبة للمحور الأول، ولصالح اسمايل لحقوق الانسان بالنسبة للمحور الثاني، ولصالح جمعية الباهي لتنمية المجتمع واسمايل لحقوق الانسان وانطلاقة خير لتنمية المجتمع وام المؤمنين لتنمية المجتمع بالنسبة للمحور الثالث، ولصالح اسمايل لحقوق الانسان بالنسبة للمحور الرابع، ولصالح اسمايل لحقوق الانسان بالنسبة للمجموع الكلى.

٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى أبعاد استبيان اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية تبعا لمتغير النوع ؟

استخدمت الباحثة اختبار (ت) للتحقق من صحة هذه الفرضية، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار (ت) لابعاد استبيان اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية تبعا لمتغير النوع .

جدول رقم (١٦): يوضح نتائج تحليل اختبار (ت) لدلالة الفروق فى أبعاد استبيان اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية تبعا لمتغير النوع

م	الابعاد	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
١	فوائد نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	ذكر	٦٢	٥٢.٢٣	٤.١١	٣.٨٣	٠.٠١
		انثي	٦٤	٤٨.٨٨	٥.٥٧		
٢	مصادر تمويل الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	ذكر	٦٢	٣٤.٣١	٥.٠٠	٢.٣٦	٠.٠١
		انثي	٦٤	٣٢.٢٠	٥.٠١		
٣	متطلبات تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	ذكر	٦٢	٤٦.٧٧	٣.٦٥	٣.١١	٠.٠١
		انثي	٦٤	٤٤.٣٤	٥.٠٠		
٤	المعوقات التى تعوق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	ذكر	٦٢	٤٢.٤٠	١١.٣٦	٠.٢١	غير دالة
		انثي	٦٤	٤٢.٧٨	٨.٨٢		
	المجموع الكلى	ذكر	٦٢	١٧٥.٧١	١٤.١٨	٢.٧٣	٠.٠١
		انثي	٦٤	١٦٨.٢٠	١٦.٥٧		

دلت نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١) فى أبعاد استبيان اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية بين الذكور والاناث لصالح الذكور فيما عدا المحور الرابع لاتوجد فروق، أى أن الذكور يوافقون بشكل أكبر من الاناث على أبعاد استبيان اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية فيما عدا المحور الرابع لاتوجد فروق .

٣- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى أبعاد استبيان اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية تبعا لمتغير المنصب الذى يشغله، السن، الحالة التعليمية، الحالة الاجتماعية ؟

استخدمت الباحثة اختبار (One Way ANOVA) للتحقق من صحة هذه الفرضية، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار (One Way ANOVA)لابعاد استبيان اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية **تبعا لمتغير المنصب الذى يشغله، السن، الحالة التعليمية، الحالة الاجتماعية.**

جدول رقم (١٧): يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق فى أبعاد استبيان اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية تبعا لمتغير المنصب الذى يشغله، السن، الحالة التعليمية، الحالة الاجتماعية

م	الابعاد	البيان	قيمة ف لمتغير المنصب الذى يشغله	الدلالة لمتغير المنصب الذى يشغله	قيمة ف لمتغير السن	الدلالة لمتغير السن	قيمة ف لمتغير الحالة التعليمية	الدلالة لمتغير الحالة التعليمية	قيمة ف لمتغير الحالة الاجتماعية	الدلالة لمتغير الحالة الاجتماعية
١	فوائد نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	بين المجموعات	٢.٣٠	غير دالة	٢.٥٥	غير دالة	١.٨٣	غير دالة	٣.٣٨	٠.٠٥
		داخل المجموعات								
		المجموع								
٢	مصادر تمويل الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	بين المجموعات	٢.٥٤	غير دالة	٠.٣٧	غير دالة	١.٣٧	غير دالة	٣.٤٣	٠.٠٥
		داخل المجموعات								
		المجموع								
٣	متطلبات تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	بين المجموعات	٢.٣٧	غير دالة	١.٥١	غير دالة	٣.٧٤	٠.٠١	٤.٦٢	٠.٠٥
		داخل المجموعات								
		المجموع								
٤	المعوقات التى تعوق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية	بين المجموعات	٥.٦٩	٠.٠١	٠.١٥	غير دالة	٠.٧٩	غير دالة	٠.١٠	غير دالة
		داخل المجموعات								
		المجموع								
	المجموع الكلى	بين المجموعات	٦.٩٢	٠.٠١	١.٦٩	غير دالة	٢.٣٤	غير دالة	٣.٤٨	٠.٠٥
		داخل المجموعات								
		المجموع								

دلت نتائج الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠.٠٥) فى أبعاد استبيان اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية بين المناصب المختلفة فيما عدا المحور الرابع والمجموع الكلى توجد فروق وباستخدام اختبار شفيه للمقارنات البعدية تبين أن اتجاه الفروق لصالح عضو في مجلس الادارة.

كما دلت نتائج الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠.٠٥) فى أبعاد استبيان اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية بين المراحل العمرية المختلفة، وهذا يعنى أن عينة الدراسة باختلاف السن يتوافقون على أبعاد استبيان اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية.

كما دلت نتائج الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠.٠٥) فى أبعاد استبيان اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية بين الحالات التعليمية المختلفة فيما عدا المحور الثالث توجد فروق وباستخدام اختبار شفيه للمقارنات البعدية تبين أن اتجاه الفروق لصالح دكتوراه.

وأيضا دلت نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠.٠٥) فى أبعاد استبيان اتجاهات الجمعيات الأهلية نحو دور الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية بين الحالات الاجتماعية المختلفة فيما عدا المحور الرابع لاتوجد فروق وباستخدام اختبار شفيه للمقارنات البعدية تبين أن اتجاه الفروق لصالح متزوج .

عاشراً: تصور مقترح للمخطط الاجتماعي لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية:

أهداف تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية:

١- مواجهة التحديات المستقبلية التى يتعرض لها القطاع الأهلي وذلك من خلال تطوير الأساليب التنظيمية والمالية وتحسين مخرجاته من زيادة الخدمات التى تقدم للعملاء.

٢- توحيد الجهود وتعميق الخبرات العملية ومواجهه المعوقات التى تعوق استخدام نهج الاستثمار في الموارد المالية والمادية المتاحة بالجمعية الأهلية.

٣- تعزيز العائد المالي للجمعية ذاتها ولعملائها.

٤- بناء شراكات مؤسسية أهلية وذلك للسعى نحو زيادة المشروعات التنموية بما يحقق سمعة طيبة في الاستثمار الاجتماعي في القطاع الأهلي.

جدول رقم (١٨): خطوات استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية وفقًا لما يلي:

المتطلبات	الخطوات الاجرائية	الأدوات المستخدمة
بناء وعى العاملين بالجمعيات الأهلية بنهج الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال ما يلي:	**أهمية معرفة العاملين باهمية نهج الاستثمار الاجتماعي كعائد مالي واجتماعي من خلال التالي:** • عرض احصاءات عن الوضع الحالى وتحليله عن الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية التى تقدم للعملاء قبل وبعد استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي. • عرض القيمة المالية وما هو العائد من تنفيذ كل مشروع خدمي. • عمل استبيان للعاملين عن مدى تحقيق عائد مالي واجتماعي عند استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي. • عرض أهداف الجمعية المرتبطة باستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي للعاملين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. • عرض احصاءات عن الفائض من الموارد المالية والاجتماعية والمادية عند استخدام نهج الاستثمار لموارد الجمعية شهرياً. • تحديد عدد المشروعات الخدمية التى تنفذها الجمعية وما مدى استثمارها اجتماعياً. • عمل مكافآة للعاملين الذين يقترحون آراء جديدة لقياس نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعية. • عرض احصاءات زيادة العائد لاستثماره في توفير خدمات اجتماعية أخرى. • تنظيم ورش عمل مخصصة لكيفية استثمار الموارد المالية والاجتماعية المتاحة بالجمعية.	✓ المقابلات المفتوحة. ✓ استمارة استبيان. ✓ اللقاءات التنظيمية للعمل.
١-إيجاد بيئة عمل ملائمة للعاملين بالجمعيات الأهلية بحيث يجتهد كل موظف لاستخدام نهج الاستثمار في عمله. **٢-عقد لقاءات أسبوعية مع العاملين في كيفية استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعية ويتناول اللقاء ما يلي:** • **عرض الموارد والامكانيات المالية والمادية المتاحة بالجمعية.** • **عرض ميزانية الجمعية السنوية مع تحديد الايرادات الشهرية التى تحصل عليها الجمعية.** • **معرفة احتياجات العاملين لزيادة قدراتهم على استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي.** • **متابعة كيفية الاستفادة من العائد من المشروعات التى تنفذ بالجمعية.** • **متابعة كيفية العمل على توفير خدمات جديدة لم يتم توفيرها من قبل لتقديمها للعملاء.**		
تحديد طريقة استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية:	•توصلت نتائج الدراسة إلى استخدام العديد من الجمعيات الأهلية لاستثمار تكافئي أي توزيع العائد بين الجمعية والمانح وذلك يؤثر على توفير خدمات أكثر للعملاء. •ومن خلال نتائج الدراسة أن استخدام الاستثمار التكافئي يؤكد عدم جدية المانحين في تقديم صدقات بدون عائد لهم. •ولذلك الحاجة إلى استخدام الطرق الاخرى من نهج الاستثمار الاجتماعي في استثمار التبرعات والمنح بشكل كامل لصالح العملاء	✓ اللقاءات المفتوحة. ✓ تسجيل البيانات الخاصة بالعملاء.
• **عقد لقاءات مستمرة بين أعضاء الجمعية الأهلية والمؤسسات الاجتماعية أو القطاع الخاص لمعرفة طبيعة الاستثمار المناسبة لكل مانح في الجمعية من خلال ما يلي:** —**استثمار تكافئي:** تكون نسبة من العائد للمانح ونسبة للجمعيات لاستفادة العملاء.		

–**استثمار كامل:** وهو عندما يتم استثمار مبلغ معين ويتم توزيع العوائد بنسبة مخصصة لمانح المشروع. –**استثمار قصير المدى:** وهو عندما يقوم المانح بالاستثمار بالجمعية لمدة محددة أيضا إذا كان مدير الجمعية يملك المشروع بالكامل سواء كان هبة أو بيع أو ما شابهه.	وللجمعية ذاتها. •تقييم الايجابيات والسلبيات لكل طريقة تم استخدامها (استثمار كامل – استثمار قصير المدى – استثمار تكافئي).	
الجهات التى تشارك الجمعية عند استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية: **– تحديد الجهه المانحة والجهه المنفذة لكل مشروع خدمي ولكل عمل خيري يتم الاستفادة منه لصالح العملاء:** ١– المستثمرين. ٢– الجهات الخيرية. ٣– المؤسسات المانحة. ٤– أفراد المجتمع. ٥– الجهات الحكومية.	• عمل لقاء شهري بين كل جهه تشارك الجمعيات الأهلية في استثمار الموارد المالية ومديرية التضامن الاجتماعي ورؤساء أعضاء الجمعيات الأهلية والمانحين لعرض أهم الاحتياجات التى يجب توفرها. • عمل لقاء شهري مع المستثمرين لمعرفة كيفية استثمار الجمعية مواردها المالية والاجتماعية لاستفادة الجهات الاخرى. • عمل تقرير أسبوعي من كل جمعية عن الخدمات التى يجب اتاحتها مع القيمة المالية التى تحتاج لتوفرها من الجهات الاخرى. • توزيع العائد من المشروعات بين الجمعيات الأهلية والمستثمرين من حيث توزيع عدد من البنات المقبلات على الزواج لاشباع احتياجاتها حسب الخدمات المتوفرة لكل جمعية أهلية. • زيادة دعم المؤسسات الحكومية للجمعيات الأهلية مالياً. • عرض خطوات تنفيذ المشروع الخدمي لمعرفة مدى أهميته للعملاء. • التقليل من القيمة المالية في انجاز الاجراءات الادارية للجمعية للاستفادة من القيمة المالية في توفير خدمات أكثر للعملاء.	✓ تحليل محتوى المشروعات. ✓ تسجيل البيانات الخاصة بالعملاء
أهمية تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية: **١– تحديد الفئات المستفيدة من الخدمات الاجتماعية التى توفرها الجمعيات الأهلية.** **٢– تحديد أهم المشروعات الخدمية والخدمات التى يجب توفيرها لصالح العملاء.** **٣– توفر الجمعيات الأهلية الخدمات الصحية من الاحتياجات**	• زيادة المشروعات الخدمية بالتعاون مع المؤسسات المجتمعية ورجال الأعمال لزيادة الخدمات التى تقدم للعملاء. • الاستعانة بالعديد من المخططين الاجتماعيين لمعرفة كيفية استثمار الموارد المالية في مشروعات محددة تزيد من عائدها للجمعية. • تعاون الجمعية مع المراكز الطبية لتبادل الخدمات الصحية لصالح المستفيد.	✓ تحليل محتوى المشروعات. ✓ تسجيل البيانات الخاصة بالعملاء. ✓ لقاءات بؤرية.

الصحية أو اجراء عمليات جراحية.	• تعاون الجمعية مع فصول محو الأمية لمساعدة العملاء على تعليمهم بتكلفة بسيطة. • تعاون الجمعية مع الجمعيات الأهلية الاخرى لتبادل الخدمات المتوفرة لدى الجمعية الاخرى. • تعاون الجمعيات الأهلية مع الوحدات المحلية في التأكد من احتياج المستفيد لخدمات محددة وذلك من خلال معرفة من يملك منزل أو محال تجاري.	
مصادر تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية: • **تقترض الجمعيات من البنوك لتقديم مشروعات صغيرة لسكان المجتمع.** • **تشجيع سكان المجتمع على منح قروض للفقراء.** • **تقديم القروض الصغيرة للمستفيدين من الجمعيات الأهلية.** • **يشارك القطاع الخاص الجمعية الأهلية في رأس المال المالي لاستثماره.**	• عمل تسويق الكتروني بأهمية التبرع لاشباع احتياجات العملاء. • وجود طريقة محددة لتسليم التبرعات للجمعية الأهلية. • استثمار العائد من القروض بتنفيذ المشروعات الخدمية . • استثمار العائد من عمل مشروع خاص للعملاء كعمل ثابت للأسرة مثل كشك للغذاء أو تربية الأغنام أو مكن للخياطة. • استثمار التبرعات المادية حسب احتياج كل فرد من ملابس وغذاء وكتب قديمة.	✓ المناقشات الجماعية بين العاملين والعملاء لمعرف احتياجاتهم. ✓ تسجيل التبرعات الخارجية لتحديد كيفية استثمارها.
متابعة متطلبات تحقيق نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية: **١- تحتاج الجمعية إلى تطوير رؤيتها للتمكن من تقديم مشروعات قائمة على الاستثمار الاجتماعي.** **٢- توافر مهارات من القيادات الادارية باستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي.** **٣- تفرض الجمعية رسوم على القروض التى تقدمها للاستفادة من عائدها.** **٤- الأموال التى تحصل عليها الجمعية من مشروعات الاستثمار الاجتماعي كفيلة بمساعدة الجمعية على تقديم خدمات تنموية.** **٥- تنظم الجمعية ورش عمل مع القيادات والعاملين لزيادة**	• وجود لقاء شهري ثابت بين القيادات والعاملين للتطوير من أهداف ورؤية الجمعية وتغييرها حسب التغييرات المجتمعية. • تحديد ميزانية الجمعية يوميا لمعرفة مدى زيادتها لاستثمارها ومتابعة زيادتها كدخل يومي أو لا، حتى تسعى الجمعية لمزيد من عدد المتبرعين ومن المؤسسات الاجتماعية. • عمل حوار مجتمعي بين القيادات والعملاء لمعرفة احتياجاتهم المتغيرة لتوفيرها. • توفير مكتب استشاري بكل جمعية أهلية مسؤلة عن كيفية استثمار الموارد المالية المتاحة. • قيام المكتب الاستشاري بمتابعة كيفية زيادة دخل الجمعية الأهلية لما يعود بالنفع للعملاء. • زيادة الدورات التدريبية للقيادات الادارية لزيادة مهاراتهم ومنها	✓ تسجيل أهم الاحتياجات التى تتناسب معهم. ✓ مقابلة العملاء لمعرفة احتياجاتهم الضرورية.

مواردها المالية لاستخدام نهج الاستثمار الاجتماعي. ٦- **تعقد الجمعية اجتماعات مستمرة مع أصحاب المشروعات الخدمية لاستثمارها.**	مهارة الاستثارة وحل المشكلات وتنظيم لقاءات مستمرة مع العملاء. • الاستماع للمتطوعين في الجمعية لمعرفة آرائهم عن أنشطة الجمعية وكيفية زيادة استثمار مواردها.	
معوقات تعوق استخدام نهج الاستثمار الاجتماعي بالجمعيات الأهلية في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية: ١. **عدم قدرة الجمعية على استثمار مواردها المالية.** ٢. **لا تهتم الجمعية بمواكبة التغييرات الاقتصادية.** ٣. **عدم سعى الجمعية للوصول إلى خدمات جديدة.** ٤. **لا تراعى أولويات احتياجات العملاء فى طرق استثمارها.** ٥. **عدم تعاون القيادات بالجمعية مع الجمعيات الأخرى فى تحقيق الاستثمار للموارد الاجتماعية بما يتناسب مع احتياجات العملاء.** ٦. **عدم دقة العاملين فى سرعة الإجراءات لاستخدام نهج الاستثمار بالجمعية.**	• تلقي الجمعية الشكاوى أو استفسارات العملاء بشكل مستمر. • مراعاة توفير خدمات أكثر للعملاء نظرا لتغيرات الاقتصادية التى تحدث في المجتمع. • عمل استبيان شهري للعملاء لمتابعة احتياجاتهم المتغيرة. • معرفة التغذية العكسية من نتائج الاستبيان لاتاحة خدمات اخرى للعملاء. • عمل تقرير شهري للعاملين بالجمعية عن مدى زيادة استثمار الموارد المالية والاجتماعية المتاحة بالجمعية. • متابعة الموارد المالية والمادية المتاحة بشكل مستمر وما تتلقاه من الجهات الحكومية والمانحين.	✓ المناقشات الجماعية بين العاملين والقيادات. ✓ الحوار المجتمعى. ✓ استمارة استبيان للعملاء.

قائمة المراجع:

أ- المراجع العربية:

١- أبو الحديد، فاطمة على(٢٠١٥): دور المجتمع المدنى فى مواجهة الفقر فى المناطق العشوائية، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية.

٢- الجعفرواى، ابتسام(٢٠١١): الاستثمار الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية ، بحث منشور في اتحاد جمعيات التنمية الادارية، المجلد ٤٩، العدد٢.

٣- الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (٢٠٠٨): إضاءات على السياسات الاجتماعية، الإيسا.

٤- الخواجة، ليلى احمد وآخرون (٢٠٠٤): القدرات التنافسية للاقتصاد المصرى، ط ١، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.

٥- الشهري، أمانى بنت زهير(٢٠٢١): الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.

٦- القويريتي، محمد قاسم، الغزي، عوض خلف (٢٠٠٤) : جهود التطوير الاداري فى الكويت ، دراسة تقويمية للادارة العامة ، العدد ٣.

٧- تحرير: عبدالوهاب، ايمن السيد(٢٠٠٣): دليل الجمعيات الأهلية التنموية فى محافظة القاهرة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

٨- حلمي، نرمين إبراهيم(٢٠١٨): متطلبات الجودة الشاملة فى تحسين البرامج التنموية بالجمعيات الأهلية، بحث منشور فى مجلة الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد ٥٩، الجزء ٧.

٩- دليل إجرائي للجمعيات الاجتماعية (٢٠١٦): ١٤ خطوة لاستثمار اجتماعي ناجح ، ط ١، السعودية، مؤسسة قمم المعرفة للتطوير والاستشارات.

١٠- زعل، عبدالرحمن رخيص (٢٠٢٠): استثمار الموارد المالية بالجمعيات الخيرية، الكويت.

١١- شلبي، نمر ذكى(٢٠١٠): معوقات التخطيط المحلي في استثمار الموارد المتاحة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد ٢٨، الجزء ٦.

١٢- عبده، مرقص عبدالمسيح (٢٠١٤): دور الجمعيات الاهلية فى الحد من الفقر، القاهرة ، بحث منشور فى حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤٢.

١٣- على، زينب هلال(٢٠١٢): دور الجمعيات الخيرية فى الحد من مشكلة الفقر، رسالة ماجستير ، الاردن، جامعة اليرموك، كلية الاداب.

١٤- محمد، حسين محمد مصلح: التطور التشريعي للاستثمار في مصر وأثره على جذب الاستثمار، د.ب.

١٥- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر ، ٢٠٢٢، ص١٤.

١٦- ناجي، أحمد عبد الفتاح(٢٠١٣): التنمية المستدامة فى المجتمع النامى فى ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، الأسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث.

ب- المراجع الأجنبية:

17- An RBC Social Finance White Paper(2014):Financing Social Good:A Primer on Impact Investing in Canada, Canada.

18- Arasa, Robert & Kioko, Mary (2014): Analysis Of NGO Competitive Strategies In KENYA, United Kingdom, International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. II, Issue 8.

19- Artemov, Vladimir Aleksandrovich,et.al (2017): Social investments performance audit Algorithm, Vol. 38.

20- Ball, Colin & Dunn, Leith (1995): Non-Governmental Organizations, London.

21- Cordini, Marta,et.al (2021): Place-Sensitive Social Investment and Territorial Cohesion: Implications for Sustainability, Switzerland.

22- Destremau, Killian & Wilson, Peter (2016): Defining social investment, Kiwi-style, New Zealand ,NZIER public discussion Working paper.

23- Floyd, David (2014):Social Investment Explained, London.

24- Guézennec, Camille & Malochet, Guillaume (2013): Impact Investing: a Way to Finance the Social and Solidarity Economy?, The Policy Planning Commission.

25- Guidance of the Public Guardian and Truste (2021): Charities and Social Investments, Office of the Public Guardian and Trustee, Queen's Printer for Ontario.

26- Hemerijck, Anton (2017): The Uses of Social Investment, First Edition, New York.

27- Hemerijck, Anton,et.al (2022): Social investment as a conceptual framework for analysing well-being returns and reforms in 21st century welfare states, Socio-Economic Review.

28- Kazepov, Yuri & Ranci, Costanzo (2017): Is every country fit for social investment?, Italy.

29- Knafl, Wolfgang Spiess& Struewer, Bjoern (2015): Social Investing, Germany.

30- Kuitto, Kati(2016): From social security to social investment? Compensating and social investment welfare policies in a life course perspective, Journal of European Social Policy.

31- Mackeviciute, Raimonda ,et.al (2020):Social Impact Investment, European Union,Policy Department for Economic, Scientific and Quality of Life Policies.

32- Olga, Brezhneva Yermolenko (2015): Social investments as a tool for increasing the social capital of the company, Switzerland, International Letters of Social and Humanistic Sciences, Vol. 58.

33- Oloruntoba, Titilayo Grace & Ogundare, Olukoyejo Olajuwonlo (2011): Strategies For Sustaining A NON-profit Organization, Sweden, Master's Thesis in Business Administration, School of Management Blekinge Institute of Technology.

34- Perkins, Daniel,et.al (2004): Beyond neo-liberalism: the social investment state?, Social Policy Working Paper No. 3,University of Melbourne Centre.

35- Salway, Mark & Drake, Martyn (2016): Social investment, London, Centre for Charity Effectiveness

36- Shortal, Jessica (2008): Introduction to Understanding and Accessing Social Investment, Washington.

37- Shortall, Jessica & Alter, With Kim (2009): Introduction to Understanding and Accessing Social Investment.

38- Smytha, Paul & Deemingb, Christopher: The 'social investment perspective' in social policy: A longue durée perspective.

39- Social investment (2006): Subjectivism, sublation and the moral elevation of success, Critical Perspectives on Accounting.

40- Square, Smith (2013): An introduction to social investment, London, Local Government Association.

41- The final report of the Commission on Social Investment.